معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: تيودور مورفي وجيروم توبيانا

المجتمع المدني في دارفور
السلام المفقود

نبذة عن التقرير

نتج هذا التقرير عن قناعة مفادها أنه يجب على المجتمع المدني أن يكون منخرطاً في حل مستدام لنزاع دارفور وعن حقيقة أنه خارج القطاعات المتخصصة ليس هناك معرفة كبيرة عن المجتمع المدني هناك. وبالتعريف عن فئات المجتمع المدني في سياق دارفور يستشكف التقرير دور هذا المجتمع في العملية السياسية الأكبر، ويتفحص جهود الوسطاء حتى الآن للاستفادة منه، ويؤكد أنه يمكن الاستفادة لحد أقصى من المجتمع المدني في صنع السلام. ولكن فقط إذا كان ممثلو هذا المجتمع قد جرى اختيارهم وانخراطهم بعناية جيدة في العملية السلمية. ولقد عمل معهد السلام الأميركي بشكل منسق مع المؤلفَين لإصدار هذا التقرير.

تيودور مورفي مختص بالوساطة ويعمل في مركز الحوار الإنساني في جنيف بسويسرا، وهو يتكلم العربية الدارفورية بطلاقة. وخلال السنوات الست الماضية عمل في القضايا الإنسانية والتحليل السياسي والوساطة في دارفور. وفي عام ٢٠٠٧ التحق كخبير بالفريق التابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم الوساطة المشترك وحضر مؤتمرَي الدوحة ١ والدوحة ٢ للمجتمع المدني حول دارفور. جيروم توبيانا باحث مستقل مختص بدارفور وتشاد حيث عمل مستشاراً للعديد من المنظمات

© ٢٠١٠ بواسطة معهد السلام الأميركي
جميع الحقوق محفوظة

تقرير خاص رقم ٢٤٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

المحتويات

مقدمة ٢
نبذة تاريخية عن المجتمع المدني في دارفور منذ عام ٢٠٠٢ ٢
ما بين الحكومة والجماعات المسلحة: ما دور المجتمع المدني في دارفور؟ ٦
بنية المجتمع المدني في دارفور ٩
أزمة الاختيار ١٤
الاستنتاجات والتوصيات ١٧

موجز

- لا تكفي عملية المسار الأول القائمة حالياً بين الحكومة والجماعات المسلحة لتحقيق السلام في دارفور، وإعطاء المجتمع المدني دوراً رئيسياً في عملية السلام ليس أمراً كمالياً، وإنما هو أمر ضروري.
- يحمل المجتمع المدني مفهوماً عاماً، ولكن يمكنه أن يخدم أغراض عملية محددة تتعلق بأهداف صنع السلام في دارفور. ويتيح إشراك المجتمع المدني للوسطاء فرصة مشاركة الأطراف الفاعلة التي لها سلطة ونفوذ حقيقيان في دارفور بدون أن يكونوا من مسؤولي الحكومة أو من الحركات المسلحة.
- يمكن للمجتمع المدني المساهمة في عملية السلام في دارفور من خلال (١) توليد القوة الدافعة للعملية والضغط بإيجابية على عملية المسار الأول القائمة بالفعل وعلى الأطراف الذين سيتم إشراكهم، و(٢) ضمان المشاركة الشعبية وشرعية أي اتفاق نهائي، و(٣) توفير المعرفة الأساسية حول قضايا معينة وإمكانية التفاوض بشأنها مباشرة.
- بالرغم من أن الهدف كان هو التركيز على القضايا الأساسية التي تتعلق بعملية السلام، إلا أن التمثيل السليم للمجتمع المدني هو وحده الذي سيؤدي إلى إجراء مشاورات شاملة وحقيقية وسيجعل سكان دارفور ينظرون إلى عملية السلام على أنها عملية ممكنة وشرعية.
- للمجتمع المدني دور فريد يلعبه في حل بعض أكبر القضايا في دارفور، كالأرض والعودة والتعويضات والعدالة والتصالح والأمن، وجميعها من القضايا التي تتطلب الاتفاق والمناقشة بين الجماعات المتأثرة.
- تعد بعض تكتلات المجتمع المدني ذات أهمية خاصة من أجل نجاح عملية السلام، حيث توفر محادثات المجتمع المدني وسيلة لإشراك جماعات النازحين الرئيسية في قبيلة الفُور (التي تعد أكبر ضحايا هذا النزاع وأهم مؤيدي الحركات المسلحة) وقبائل الأبالا العربية (رعاة الإبل)، الذين ساهموا في الميليشيات التابعة للحكومة والذين لا تمثل الخرطوم مصالحهم بالضرورة.
- يعد وضع مسار للمجتمع المدني عملية طويلة الأمد، حيث ينبغي أن تظل هذه العملية مرتبطة بالمفاوضات بين المجموعات المسلحة والحكومة، بدون أن تعتمد كلياً على مواعيدها النهائية. وبمجرد الإجماع على وسيلة سياسية واحدة، يمكن أن يلعب مسار المجتمع المدني أدواراً متعددة في مراحل مختلفة من عملية السلام، تبدأ من المفاوضات المباشرة وحتى التنفيذ الذي يلي الاتفاق. وبهذا يعد العمل

بقية الصفحة رقم ١

ومنهـا وكالــة الولايــات المتحـدة للتنمية الدوليــة. وعمل كمستشـار للفريق التابع للاتحـاد الأفريقي والأمم المتحدة المشـترك حيث اشـتغل مع اللاجئين من دارفور وحضر الدوحة ٢. كما عمل كخبير في المجتمع المدني في دارفور مـع منظمة كونكوردز إنترناشـونال بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٨. ويحمل شهادة الدكتوراه في الدراسات الأفريقية.

نبذة عن المعهد

معهد السـلام الأميركي مؤسسـة فيدرالية مسـتقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجـرس للتشـجيع على منـع الصراعـات الدولية وإدارتهـا وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التـي كلفه بهـا الكونجرس من خـلال برامج عدة من بينهـا برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسـات العليـا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسـية، وخدمات المكاتب والمطبوعـات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

مجلس الإدارة

ج. روبنســون وســت (رئيس)، رئيس مؤسسـة بي أف سـي للطاقـة، واشـنطن العاصمة • **جــورج إي مووس** (نائـب رئيس)، بروفسـور فـي التطبيـق، جامعة جورج واشـنطن، واشـنطن العاصمـة • **آن هــ. كون**، أسـتاذ مقيـم سـابق، الجامعـة الأميركية، واشـنطن العاصمة • **تشســتر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسـينجر بروفسـور في الدراسـات الإسـتراتيجية، مدرسـة العلوم الدبلوماسـية، جامعة جورجتاون • **إكرام يو خان**، رئيس شـركة العناية الجيدة الاستشارية، لاس فيغاس، نيفادا، • **كيري كينيدي**، ناشـط في حقوق الإنسـان • **ستيفن كراسنر**، جراهام هـ. ستيوارت بروفسور في العلاقات الدولية، جامعة ستانفورد • **جيريمي أ. رابكين**، أسـتاذ فـي القانون، جامعة جورج مايسـون، آرلينجتـون، فيرجينيـا • **جودي فان رســت**، نائبة مدير تنفيذية، المؤسسة الجمهورية الدولية، واشنطن العاصمة • **نانســي زيركين**، نائبة رئيس تنفيذية، مؤتمر القيادة في الحقوق المدنية.

أعضاء شرفيون

مايــكل ه. بوزنــر، مسـاعد وزيـرة الخارجية لشـؤون الديمقراطية وحقوق الإنسـان والعمل، • **جيمز هـ. ميللر**، مسـاعد وزير الدفاع الأول للشـؤون السياسـية، • **آن إي روندو**، فايس أدميرال، سـلاح البحرية الأميركية، رئيسة جامعة الدفاع الوطني، • **ريتشارد هـ. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

الآراء المقدمـة في هـذا التقرير لا تعبـر بالضرورة عن آراء معهـد السـلام الأميركـي الـذي لا ينـادي بمواقـف سياسية محددة.

للحصـول علـى الموافقـة علـى نسـخ أو إعـادة طبـع المـواد، الرجـاء الاتصـال علـى البريـد الإلكترونـي: permissions@usip.org

على تنفيذ عملية المجتمع المدني بشـكل صحيح أمراً أكثر أهمية من الاسـتعجال في الوفاء بالمواعيد النهائية الصورية التي تنتج عن المفاوضات بين الحركات المسلحة والحكومة.

- بعـد انعقـاد مؤتمر الدوحة الأول للمجتمع المدني، أصبح تنظيم مسـار المجتمع المدني لعملية السـلام مسؤولية بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد). لهذا ينبغي على الجهات المانحة أن تقوم باللازم لضمان أن لهذه البعثة الموارد والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة المعقدة والمهمة.
- لا بد من تنسيق عمل مختلف الأطراف الدولية في مسار المجتمع المدني بشكل جيد، فمن الضروري أن توجد علاقة عمل وثيقة وفعالة بين فريق دعم الوسـاطة المشـترك، والفريق رفيع المسـتوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في السودان، وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

مقدمة

حتـى وقت قريب، ركزت عملية السـلام فـي دارفور على خلق حوار على مسـتوى النخبة بين الحكومة السـودانية والحركات المسـلحة، وكان الهدف هو أن تتوصل هذه الأطراف إلى اتفاق تقليدي لتقاسم النفوذ والثروة، وأن تسـاعد مبادرات التسـوية المحلية ومشروعات التنمية في تسـوية القضايا الصعبة المتبقية. وبالرغم من إبداء الدبلوماسيين الدوليين انزعاجهم للغياب المتزايد للأطراف المعنية من دارفور في عملية السلام، إلا أن الكثير منهم يرى في قرارة نفسه أن إشراك تلك الأطراف أمر غير قابل للتطبيق. وقد أظهر ضعف الكثير من الحركات المسلحة منذ أن بدأت العملية ورفض واحدة من أهم الجماعات مجرد الجلوس إلـى طاولـة المفاوضـات عدم صحة هذا الفهـم. وبالفعل، فإن غياب الأطراف الممكنة للمسـار الأول في دارفور، وتواجد أطراف المسار الثاني ذوي التأثير الحقيقي، يتطلب إعادة تفكير في العملية برمتها.

ومنذ أن تصدرت أخبار دارفور العناوين الرئيسية في عام ٢٠٠٣، لم تحصل عملية إشراك المجتمع المدني في عملية السلام سوى على وعود جوفاء من معظم الجهات المانحة والدبلوماسيين. ويرجع الفضل إلـى الفريـق التابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم الوسـاطة المشـترك بدارفور في تجميع مختلف الجهود السـلمية للمجتمع المدني، مثل تلك الجهود التي شـرع بها أفراد سودانيون ومنظمات غير حكومية دوليـة ومحليـة. وذلـك بالإضافة إلى قيامه، منذ منتصف عام ٢٠٠٩ (فـي أعقاب الخطط الموضوعة في عام ٢٠٠٨)، بإدارة المسار الأول للمجتمع المدني جنباً إلى جنب مع مسار العملية بين الحركات المسلحة والحكومة.

وبينمـا يعـد اشـتراك المجتمع المدني أمراً حيوياً، فـإن تخطيط هذه العملية وإدارتها يطرحان أسـئلة معقـدة بشـكل خطيـر: أولاً، كيف يمكـن تعريف المجتمع المدني فـي دارفور؟ ثانياً، كيـف ينبغي اختيار المشـاركين ومـن عليه إدارة عمليـة الاختيار هذه؟ ثالثاً، مـا هي الوظيفة المحددة التـي ينبغي أن يؤديها المجتمع المدني في العملية ككل وكيف يجب ربطها بالمفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة؟ ومن خلال اسـتعراض وضع المجتمع المدني في دارفور وفحص مشـكلاته العملية الحالية، يبحث هذا التقرير إجابات هذه الأسئلة.

نبذة تاريخية عن المجتمع المدني في دارفور منذ عام ٢٠٠٣

تم توقيع اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ التي أنهت حرباً دامت عقدين من الزمن في جنوب السودان من قبل الطرفين المسـلحين الرئيسيين، الحكومة ومسلحي الحركة الشعبية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يتكون معظمة من سكان الجنوب، مع مشاركة "محدودة للغاية" من جانب المجتمع المدني.[1] وقامت عملية السلام في دارفور، والتي تم وضعها حتى قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل، على إطار عمل مشابه لإطار العمل بين الحركة الشعبية والحكومة، وذلك بالرغم من أن أطرافاً مسلحة أخرى، وتحديداً الجماعات العربية التي تمدها الحكومة بالسلاح كجزء من إستراتيجيتها المضادة للمعارضة، لم تكن ممثلة بالفعل. وقد تم اسـتبعاد كل المقترحات التي تتضمن إشـراك أعضاء "المجتمع المدني" من جانب الأطراف المسلحة،

وخاصة ميني أركو مناوي قائد أحد فصائل جيش تحرير السودان، مستندين في ذلك إلى الحجة المشتركة بأن "لا سلطة لمَن لا يحمل سلاحاً ".

وكان هذا رأي العديد من أعضاء فريق الوساطة، فضلاً عن أعضاء المجتمع الدولي الأوسع، كما ظل هذا الرأي سائداً بعد التوقيع على اتفاق سلام دارفور في أيار/مايو ٢٠٠٦ في أبوجا. ومع ذلك، وبحلول عام ٢٠٠٧، عندما انقسمت جماعات المسلحين وأصبح من الواضح أن اتفاق سلام دارفور قد باء بالفشل، بدأ العديد من المحللين التأكيد على إمكانية أن يتيح العمل مع المجتمع المدني بديلاً للتعامل مع المسلحين المنقسمين والمتعنتين. كما بقيت الآراء منقسمة حول هذا الموضوع بين كل من الحركات المسلحة وأعضاء المجتمع الدولي، مع استمرار البعض في تأييد اتباع نهج المسار الأول فقط.

ومن المفارقة أن المجتمع المدني كان في أوج نشاطه أثناء المراحل الأولى للنزاع في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ عندما كان دوره مستبعداً تماماً من عملية المفاوضات. ومن أحد المبادرات الرئيسية في ٢٠٠٤ كان تأسيس منبر دارفور للحوار والتعايش السلمي، والمعروف جيداً باسم "منبر دارفور". وكان مؤسسه ورئيسه الأول هو اللواء المتقاعد إبراهيم سليمان الذي عمل وزيراً للدفاع وحاكماً لشمال دارفور في الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣. واشتهر سليمان بتأييده لإجراء المفاوضات مع الجماعات المسلحة إلى أن قاموا بالهجوم على مطار الفاشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وهو الحادث الذي تسبب باستبعاده من منصبه كحاكم وقيام الحكومة بتغيير نهجها باتجاه المكافحة العنيفة ضد المعارضة هناك.[٢] وبالرغم من بقاء سليمان عضواً في حزب المؤتمر الوطني، إلا أنه استطاع أن يضم أفراداً ممن ينتمون إلى جميع الأحزاب السياسية والجماعات العرقية في دارفور إلى المنبر. وعلى الرغم من أن النخبة المقيمة في الخرطوم هي كانت المسيطرة على المنبر، فلقد ساعد هذا التنوع منبر دارفور في أن يصبح منظمة نموذجية لتلقي دعم المجتمع الدولي. إلا أن الدعم الدولي زاد من لفت الأنظار له وتعرضه للتدخل الخارجي فضلاً عن الانقسامات الداخلية.

وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، شارك أعضاء منبر دارفور والقادة التقليديون من مختلف قبائل دارفور في عدة لقاءات في ليبيا نجحت في التغلب على انعدام الثقة عند العديد من المسلحين في النخبة الدارفورية، وخاصة القادة التقليديين الذين اعتبروهم عملاء للحكومة. وخوفاً من هذا التوافق، أنشأت الحكومة منظمة منافسة، تحت اسم ملتقى السلام والتنمية، برئاسة آدم حامد موسى، الذي هو أيضاً لواء متقاعد وحاكم سابق لجنوب دارفور. ويعتبر اللواء آدم حامد، العربي الذي ينتمي إلى قبيلة الزيادية إحدى قبائل الأبالا (رعاة الإبل)، بمثابة "صقر" مقارنة بإبراهيم سليمان، الذي يعد "حمامة سلام"، كما أنه يعد من القادة الضالعين في تأسيس ميليشيا الجنجويد التابعة للحكومة. وبهذا، فإن اللواءين المتقاعدين والمنتميين إلى حزب المؤتمر الوطني قد أظهرا اختلافهما حول إستراتيجية الحكومة لمكافحة الجماعات المسلحة ضمن ساحة المجتمع المدني. ومع ذلك، وفي النهاية، انهار منبر دارفور بسبب الصراعات الداخلية فيه، حيث لم يتمكن أعضاؤه، والذي ينتمي الكثير منهم إلى مختلف المكونات السياسية داخل حزب الأمة، من التغلب على الانقسامات التي فرضتها التوجهات السياسية المتعددة عندهم.

وأثناء هذه الفترة، تلاشت أي إمكانية لأن يؤثر أي فرد ناشط في المجتمع المدني ومستقل عن الأحزاب السياسية أو الحركات المسلحة. واستُبعِد المجتمع المدني عن محادثات اتفاق سلام دارفور، وكما ذكر أحد المفكرين البارزين الدارفوريين، إن رفض الحكومة إعطاء مقاعد لممثلي المجتمع المدني في المجالس التشريعية الثلاثة في دارفور كجزء من اتفاق سلام دارفور "عنى أن النخبة من أبناء دارفور الذين لم ينضموا لأي حزب [سواء أكان حكومياً أو تابعاً لفصيل جيش تحرير السودان بقيادة ميني مناوي]، وخاصةً الجماعة التي يرأسها اللواء إبراهيم سليمان، قد تم منعهم تماماً من التمثيل في هياكل دارفور المؤقتة".[٣]

وبعد فشل المحادثات اللاحقة التي أجريت بين الجماعات المسلحة والحكومة في سرت بليبيا، في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أصبح المجتمع المدني في دارفور، بما في ذلك أعضاء منبر دارفور، مرة أخرى وبشكل مفاجئ أطرافاً مهمين. ففي عام ٢٠٠٨، تم تنفيذ ثلاث مبادرات بارزة خارج السودان، حيث قدِّمت إحداها من جانب معهد ماكس بلانك في هايدلبرج بألمانيا، والأخرى من جانب منظمة كونكوردز إنترناشونال بالمملكة المتحدة، بينما تولى مركز دارفور للإغاثة والتوثيق بسويسرا، والذي عقد اجتماعات في دار السلام بتنزانيا، المبادرة الأخيرة. وكان معظم المشاركين

فـي هذه المبـادرات من المقيمين في الخارج والمفكرين المقيمين فـي الخرطوم وأغلبهم أعضاء في منبر دارفور (والجزء الأكبر منهم ينتمي إلى حزب الأمة)، كما حدث تداخل بينهم في تلك المبادرات المختلفة. إلا أن هـؤلاء المشـاركين كانوا متنوعين من حيث الأعـراق، وقد قام عدد كبير منهم بالتعبير عن مواقف محـددة خاصـة بالقبائـل التي ينحدرون منها بـدلاً من الأحزاب السياسـية التي ينتمون إليها. أما بالنسـبة لآخرين، فاحتلت الانتماءات السياسية عندهم نفس أهمية الانتماءات القبلية. وبالرغم من وجود الانقسامات، أظهرت هذه الاجتماعات قدرة المشـاركين على التوصل إلى إجماع في آراء حول القضايا الرئيسـية، مثل الأرض والتعايش والأمن.[٤]

وعلـى الرغم مـن الإعلانات القوية التي تمخضت عن هذه المبـادرات، بقيت المتابعة غير متوازية، حيث أدى التنازع السياسـي والعرقي والشـخصي بين المشـاركين من دارفور، إلى جانب المنافسـة بين المنظمات الدولية المشاركة إلى تصعيب محاولات توحيد مختلف المبادرات في مؤتمر واحد أكبر حجماً، وهذا فضلاً عن تنافس بعض المشاركين للحصول على الدعم الدولي من أجل أن يعزز كل منهم ما يتمتع به من نفوذ.

وفي عام ٢٠٠٩، ولفترة قصيرة، قامت مؤسسـة محمد إبراهيم، وهي مؤسسـة غير حكومية تأسست على يد الملياردير السـوداني محمد فتحي إبراهيم لدعم الحكم الصالح في أفريقيا، بإحياء فكرة توحيد تلك المبادرات التنافسية، وخططت لعقد مؤتمر في أديس أبابا يضم أكثر من ثلاثمائة ممثل من مجتمع دارفور المدني، منهم ما لا يقل عن مائة سيدة. كما استخدمت هذه المؤسسة فهماً واسعاً للغاية "للمجتمع المدني"، والذي شـمل أولئك في الخارج وكل الأحزاب السياسـية السودانية، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني. إلا أن هذا لم يكن كافياً لمنع الحكومة من وضع العقبات التي أرغمت المؤسسة في النهاية على إلغاء المؤتمر.[٥] ويـرى البعـض أن مصلحة القوى الضاغطة لصالح دارفور في الولايات المتحدة وأوروبا ربما كننت من العوامل التي أدت إلى موقف حكومة الخرطوم العدائي.

ومنذ تأسيسها في عام ٢٠٠٨، استمرت مجموعة حوار دارفور في هايدلبرج بالاجتماع، وهي مبادرة صغيـرة النطاق نسـبياً لتبادل الحوار بين مثقفي دارفور برئاسـة الأسـتاذ الطيب حـاج عطية من جامعة الخرطـوم، كمـا أصـدرت وثيقة تحتوي على "مسـودة مقترحات للاتفاق المرتقب للسـلام في دارفور". وتتضمـن هـذه الوثيقة عدداً كبيراً من نقاط الشـبه مع إعلان الدوحة (الذي سـيتم تناولـه فيما بعد في هذا التقرير)، وخاصة في اقتراح اسـتعادة "الإدارة الأهلية" والنظام التقليدي لتملك الأراضي تحت إشـراف مجلس الحكماء. إلا أنها كانت أقل تهاوناً مع الحكومة بشأن قضية العدالة، حيث ذكر فيها بشكل خاص أنه "لا يمكن تحقيق سـلام دائم في دارفور بدون مثول كبار الأشـخاص المسؤولين عن أعمال العنف المشينة أمـام العدالـة". وعند قيامهـا باقتراح مجموعة من الحلـول للتعامل مع قضايا العدالـة، أوصت مجموعة هايدلبـرج باللجـوء إلى المحكمة الجنائية الدوليـة (التي لم تذكر في إعلان الدوحـة)، والمحاكم التقليدية، وآليـات العدالـة الانتقاليـة، بالإضافة إلى المحاكـم المختلطة التي اقترحها الفريق رفيع المسـتوى المعني بدارفور والتابع للاتحاد الأفريقي، والذي سيتم تناوله فيما بعد في هذا التقرير.[٦]

أوصـت مجموعـة هايدلبـرج باللجـوء إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، والمحاكـم التقليدية، وآليات العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى المحاكم المختلطة التي اقترحها الفريق رفيع المستوى المعني بدارفور

وبموازاة اجتماعات المجتمع المدني التي كان يتم عقدها في الخارج، اسـتمرت المبادرات الرسـمية داخـل السـودان، والتي كان هدفها إظهار المزيد من الاسـتجابة لمخاوف الحكومة فـي تنفيذ عملها. وإلى جانب المبادرات التي كانت تجرى محلياً على المسـتوى الأدنى، قامت لجنة "الحوار والتشـاور بين أهالي دارفـور"، وهـي كيان تم تأسيسـه بموجب اتفاق سـلام دارفور، بتولـي القيادة الدولية الرسـمية للمجتمع المدني[٧] حيث أجرت هذه اللجنة مشـاورات مع المجتمع المدني في دارفور. إلا أنه بعد فشـل اتفاق سـلام دارفور وفي غياب عملية سـلام جديدة، لم تجد اللجنة قناة سياسـية يمكنها توصيل النتائج من خلالها. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت لجنة الحوار والتشـاور بين أهالي دارفور جولات عديدة للتشـاور مع المجتمع المدني بهـدف الوصـول إلى إجماع للآراء حول القضايا "المشـتركة"، بما في ذلـك الأرض والموارد الطبيعية، والإدارة والديمقراطية، والهوية، والإصلاح والتنمية، والتسوية، والأمن. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة في ظل التفويض الأصلي لهذه اللجنة بموجب اتفاق سـلام دارفور، كما كان لها أثرها على عمل مبادرة المجتمع المدني الناشئة بالدوحة بقيادة فريق دعم الوساطة المشترك والفريق رفيع المستوى المعني بدارفور والتابع للاتحاد الأفريقي.[٨]

و بوصفه القائد الرسـمي للوسـاطة في دارفور، أسس فريق دعم الوسـاطة المشترك مساراً للمجتمع المدنـي، بالإضافـة إلى المفاوضـات التي أجريت بين الجماعات المسـلحة والحكومة فـي الدوحة. وكان أول إنجازاتـه المؤتمـر "الافتتاحي" للمجتمع المدني (الدوحة ١) الـذي ضم ما يقرب من ١٧٠ ممثلاً في الدوحة بقطر، في الفترة بين ١٦ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. إلا أنه لم يكن ناجحاً كلياً، حيث قام الكثيـرون ممـن حضـروا، فضلاً عن أولئك الذين رفضوا الحضور أو لم تتـم دعوتهم، بتوجيه الانتقاد له لأن الحكومـة اختـارت عدداً من الممثلين. ومع ذلك، لـم يتمكن "رجال الحكومة" هؤلاء من منع غيرهم، وتحديداً ممثلي المشـردين داخلياً والشـباب، من التحدث بحرية. وكانت النتيجة أن جاء التصريح الختامي للمؤتمـر، والمعروف بإعلان الدوحة، قوياً بشـكل مدهـش. وقد أقر الكثيرون، حتى أولئك الذين لم يكونوا سعداء بعملية الاختيار، بجودة الإعلان؛ أما مسؤولو الحكومة، فقد بدوا أقل رضا به.[٩]

وكان قـد صـدر عـن المؤتمر في وقت مبكر "إعلان نهائي" وموجز شـدد بشـكل خاص على أهمية المجتمـع المدنـي "الذي يمثـل القاعدة العريضة والغالبية الصامتة لمجتمـع دارفور. . . ويعد إهمال دور المجتمع المدني في عملية السـلام واحداً من العوامل التي أدت إلى فشـل قرارات السـلام السـابقة، حيث كانـت المفاوضات مقتصـرة على [الحكومة] والحركات المسـلحة".[١٠] وفي الوقت نفسـه، طالب إعلان الدوحـة باسـتعادة الإدارة الأهليـة القوية والبعيدة عن نطاق السياسـة والخاصة بنظـام الأرض التقليدي، وعودة المشـردين داخلياً إلى أراضيهم الأصلية وإجلاء المسـتوطنين، وإنشـاء مشروعات التنمية المهمة وتحديداً مشـروع الطريق من الخرطوم إلى الفاشـر الذي طالما وُعِدوا به، فضلاً عن نشر التعليم وخاصة إعادة إنشاء المدارس الداخلية التي تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة للبدو. ولم يغفل الإعلان القضية الصعبة الخاصـة بالعدالـة، حيث تناولها من خلال الجوانب المقبولة لـدى كل الأطراف، وأهمية الاحتفال بذكرى ضحايـا الحرب "مـن أجل الأجيال القادمة وإحياء ذكراهم".[١١] ومثلما كان الحال مع المبادرات السـابقة، كانت متابعة الإعلان من الأمور غير المؤكدة. فقد اعتبرت "لجنة المتابعة المؤقتة"، المشـكلة من أربعين شخصاً مختارين (مكونة من عشرة أفراد من كل ولاية من ولايات دارفور الثلاثة وعشرة من مجتمع أبناء دارفور بالخرطوم)، غير شرعية من قبل بعض المشاركين.

فـي تموز/يوليـو ٢٠١٠، تم عقـد مؤتمر ثان للمجتمـع المدني في الدوحة (الدوحـة ٢)، والذي ضم حوالي ٣٤٠ مشـاركاً. وقد أحرز هذا المؤتمر تقدماً حيث ضم ممثلين عن اللاجئين في تشـاد، وبعضاً من المشردين داخلياً من التكتلات التي امتنعت عن المشاركة في السابق. إلا أن القضايا الجوهرية لقيت تغطية ضئيلـة فـي الإعلان النهائي ، وكان الاسـتثناء من كل هذا التركيز علـى قضية إقليم دارفور، حيث تركز النقـاش الصعـب حول توحيد ولايات دارفور الثلاث في إقليم واحد. ومـع أن الغالبية العظمى بدت مؤيدة لهـذا الأمـر، تعذر الوصول إلى إجمـاع حوله. وبالرغم من ذلك، عندما أدرجـت هذه النقطة في الإعلان النهائي، أثارت احتجاج المشاركين من عرب الأبالا الذين اعترضوا كذلك على العبارات التي أشارت إلى "الوافدين الجدد" و"جنجويد".

وفي الفترة ما بين شـهري شـباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠، تم نقل المسـؤولية الرئيسية عن مسار المجتمع المدني من فريق دعم الوسـاطة المشـترك إلى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وتغيير دور فريق دعم الوساطة المشترك ليصبح دوراً استشارياً. وبينما تضاءل دور فريق دعم الوساطة المشـترك في مسـار المجتمع المدني، تزايد دور الفريق رفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان والتابع للاتحاد الأفريقي،[١٢] حيث كان من الواضح أنه، بحلول الفترة ما بين حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠١٠، كان هـذا الفريـق المعنـي بالتنفيذ، الذي صارع طوال العـام الماضي ليقود عملية الوسـاطة في دارفور، قـد قـام بتأمين الدعم الكافي لكي تصبح الوسـاطة تحـت رعايته. وخطط الوسـاطة الخاصة بهذا الفريق، وخاصة التي تدعم "تدجين عملية السـلام"، أي نقلها إلى السـودان، تُبرز المجتمع المدني كأحد المكونات الأساسـية. وقـد تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة تأثير الأحزاب السياسـية علـى المجتمع المدني ، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني. وسـينبغي إشـراك أعضاء المجتمع المدني من اللاجئين في تشـاد أو من النازحين في الخارج بواسطة وسائل بديلة. وتعتمد كل من العملية السياسية الخاصة بالفريق رفيع المستوى المعني بالتنفيذ وعملية الدوحة على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور في تنفيذ أنشطتهما على أرض الواقع.

ما بين الحكومة والجماعات المسلحة: ما دور المجتمع المدني في دارفور؟

تأثير الحكومة على المجتمع المدني

لكي يتم اعتبار المؤسسات والأفراد جزءاً من المجتمع المدني، يتحتم عليها أن تصبح مستقلة عن الدولة بشكل نظري. وبالرغم من ذلك، وكما يقول نيلسون كاسفير: "إن أهمية وشمول الرعاية التي تقدمها الحكومات الأفريقية للمحافظة على نفسها يطرحان أسئلة خطيرة حول قدرة منظمات المجتمع المدني على البقاء على استقلاليتها عن الدولة".[١٣]

وهذا صحيح في السودان، وخاصة في دارفور، حيث تقوم الحكومة في أغلب الأحيان، بإنشاء منظمات المجتمع المدني الخاصة بها سعياً منها لزيادة سيطرتها على مستوى القاعدة. ووفقاً لأحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تتمثل إحدى السمات الملحوظة لمنظمات المجتمع المدني السودانية الحالية في عدم وجود خطوط فاصلة واضحة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، حيث تبدو عمليات التلاعب السياسي جلية وواضحة".[١٤]

وكان القادة التقليديون، والذين يمثلون إحدى الفئات الرئيسية للمجتمع المدني في دارفور، هم أيضاً عملاء للحكومة منذ العصور الاستعمارية عندما كان البريطانيون يجعلون منهم أداة لتطبيق نظام حكمهم غير المباشر، تحت مسمى الإدارة الأهلية. كما يُشتبه في أن جزءاً من نخبة المتعلمين في دارفور موالون لحزب المؤتمر الوطني، حيث أن الكثيرين منهم كانوا يؤيدون الحزب الذي سبقه، وهو الجبهة الوطنية الإسلامية، معتقدين أن الإسلاميين سيكفلون المساواة في التعامل لجميع المسلمين في السودان.

وإلى جانب الصلات التي تربط الحكومة بالعديد من منظمات المجتمع المدني ورموزه، تقوم الحكومة بإشراك نفسها بشكل مباشر في عمليات المجتمع المدني: سواء عن طريق تأسيس منظمات خاصة بها أو السعي للمساهمة في وضع الجهود الموجهة دولياً.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقدت الحكومة مؤتمرها الخاص بشأن المجتمع المدني تحت اسم "المبادرة الشعبية السودانية"، الذي ضم مكونات المجتمع المدني المقبولة عند الحكومة، وكان نافع علي نافع، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني، هو رئيس المؤتمر في الخرطوم. وكان النازحون داخلياً غائبين عن المؤتمر بشكل ملحوظ.[١٥]

أما في ما يخص تأثير الحكومة على العمليات الدولية، فكانت النقطة الأساسية التي قام عليها النقد الذي وجه إلى مؤتمر المجتمع المدني المنعقد بالدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ هي مشاركة العديد من الحكوميين. وقد قام أحد المدونين بالاستشهاد بما قاله أحد العاملين المجهولين في بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وهو "أن ممثلي المجتمع المدني اختيروا "بالتشاور مع الحكومة".[١٦] كما قام آخرون بتوجيه النقد إلى الشؤون المدنية لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، والتي كانت مسؤولة عن عملية الاختيار ، لسماحها لحاكم شمال دارفور بسحب مشاركين وإضافتهم من وإلى مؤتمرَي الدوحة ١ و٢.[١٧] ويزعم فريق دعم الوساطة المشترك بأنه لم يكن على علم بأي انسحاب للمشاركين ويدّعي أنه كان عليه عرض القوائم على الحكومة لكي يُسمح للمؤتمر بالانعقاد، وحتى "لا تمنع الحكومة أحداً من الحضور إلى الدوحة" (إذا كان قد تم منع البعض من السفر بالفعل). كما يشير فريق دعم الوساطة المشترك أيضاً إلى "أنه وافق على ضم أشخاص" إلى قائمة الدوحة ١، باقتراح مباشر، أو من خلال وسطاء، من مختلف المفكرين والسياسيين، الذين عرف عن بعضهم بأنهم من المقربين إلى الحكومة. وكان واحداً من هؤلاء اللواء عبد الله علي صافي النور، الحاكم السابق لشمال دارفور الذي عرف بأنه أحد الملهمين الأوائل للمكافحة العنيفة ضد الحركات المسلحة في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وأحد أعضاء الوفد الحكومي إلى الدوحة، "والذي ألح بشدة على الوساطة [الإشراك] بعض من رجاله"، ولكنه لم يبدُ راضياً عن أن يتم تمثيل عشيرته من عرب الأبالا.[١٨] ولم يكن إشراك هذه الرموز المثيرة للجدل مجرد رشوة لاسترضاء الحكومة وحدها، بل بالعكس، دعم فريق الوساطة المشترك إشراك هؤلاء الأشخاص المثيرين للجدل، وخاصة ممثلي المجتمعات العربية التي تشكل الجزء الأساسي مما يعرف بالجنجويد، كعنصر أساسي من نهج شامل للمجتمع المدني.

لم يكن تمثيل الحكومة من خلال أبناء دارفور الموالين لها أو غيرهم، مجرد إذعان لسيادتها، ولكنه كان عنصراً مهماً من عناصر حراك المجتمع المدني. ويقوم بعض الأفراد الموالين لحزب المؤتمر الوطني أيضاً بتمثيل مجموعات محلية في دارفور، ولا يحول ولاؤهم للحكومة دون ذلك. وباستخدام هذا المنطق، لم يحمل العديد من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الذين حضروا مؤتمرات الدوحة، وخاصة القادة التقليديون، بالضرورة مواقف الحكومة الرسمية وفضل الكثيرون منهم التحدث أولاً نيابة عن الجماعات التي ينتمون إليها.

لم يكن تمثيل الحكومة من خلال أبناء دارفور الموالين لها أو غيرهم، مجرد إذعان لسيادتها. ولكنه كان عنصراً مهماً من عناصر حراك المجتمع المدني.

تأثير حركات دارفور المسلحة على المجتمع المدني

في المراحل الأولى للنزاع، رفضت الجماعات المسلحة بشكل عام المجتمع المدني، حيث كانت تعتبره إما موالياً للحكومة أو غير مؤهل ليتم إشراكه في المفاوضات. ومع ذلك، وبعد اتفاقية أبوجا، تغير موقفهم وبدأت الجماعات بمحاولة توسيع نفوذها من خلال إعداد ممثلين للمجتمع المدني موالين لها، تماماً مثلما فعلت الحكومة. فلقد قامت كل من الحكومة وحركتا المسلحين، متمثلتين في حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة، بدعوة ممثلي المجتمع المدني إلى الدوحة، إلا أن الدعوة لم تكن لحضور محادثات المسار الثاني وإنما كانت للمشاركة في مفاوضات المسار الأول. وقد أعربت الجماعتان الرئيستان، وهما حركة العدل والمساواة والفصيل الذي يتزعمه عبد الواحد محمد نور من جيش تحرير السودان، عن اعتراضهما على مؤتمرات المجتمع المدني المنفصلة بالدوحة. وكان التكهن هو أن حركة العدل والمساواة قد سلكت هذا المسار لأنها أرادت الحفاظ على احتكارها لتمثيل أبناء دارفور، بينما جاء موقف فصيل عبد الواحد محمد نور متفقاً مع إستراتيجيتها الرافضة للمشاركة إلى أن يتم استيفاء الشروط المسبقة، وهي الإستراتيجية التي استخدمتها منذ محادثات أبوجا ٢٠٠٦. وبالرغم من ذلك، أظهرت الاجتماعات المختلفة للمجتمع المدني أن مواقف المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا النزاع الرئيسية تتفق مع مواقف الجماعات المسلحة بقدر أكبر من اتفاقها مع تلك الخاصة بالحكومة.

أظهرت الاجتماعات المختلفة للمجتمع المدني أن مواقف المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا النزاع الرئيسية تتفق مع مواقف الجماعات المسلحة بقدر أكبر من اتفاقها مع تلك الخاصة بالحكومة.

يظل دعم المخيمات في كل من دارفور وتشاد لحركة العدل والمساواة وفصيل عبد الواحد محمد نور دعماً قوياً للغاية.[١٩] وقد حاولت الحركات المسلحة التوسع من خلال هذه الشعبية بإعداد بعض المتحدثين باسم النازحين أو دعمهم. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، شكلت حركة العدل والمساواة اتحاداً خاصاً بها للاجئين، باختيارها ممثلين للاجئين من جميع المخيمات بالتشاد والبالغ عددها اثنا عشر معسكراً. وقد ذهب رئيس هذا الاتحاد، د. مصطفى محمد علي الذي يعد هو نفسه من النازحين الزغاوة في لندن، مصطحباً معه عدداً من اللاجئين إلى الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ للمشاركة في مفاوضات المسار الأول. ويقول خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة: "عندما نذهب لمحادثات السلام، فنحن نذهب لأننا نريد أن نتأكد من تمثيلنا لجميع سكان دارفور ... [ومن] قبول هؤلاء السكان للاتفاق، وقدرتنا على إقناعهم به".[٢٠]

وبالمثل، استطاع عبد الواحد محمد نور الحفاظ على سلطته ونفوذه في معسكرات دارفور، وخاصة بين النازحين داخلياً من قبيلة الفُور الذين يعيشون في معسكرات بالقرب من نيالا، ومن أهم هذه المعسكرات معسكر كلمة، وأيضاً معسكرات كاس وزالنجي والفاشر وكبكابية. وترجع بنية نظام السيطرة هذا إلى أولى أيام النزاع في دارفور، ففي عام ٢٠٠١، شكلت جبهة تحرير دارفور، التي أصبحت فيما بعد جيش تحرير السودان، اتحاداً طلابياً يدعى الجبهة الشعبية الموحدة، والذي تدرب بعض أعضائه من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي عام ٢٠٠٦، تم إرسال ما يزيد عن مائة عضو من الجبهة الشعبية الموحدة إلى معسكرات النازحين داخلياً في دارفور، والذين يتم اتهامهم منذ ذلك الحين بترهيب، وفي بعض الأحيان قتل، الذين لا يتبعون مسيرة قائد الجماعات المسلحة من الفُور. وقد بدت نتائج هذا النفوذ المفروض على المعسكرات واضحة؛ فقد رفض قادة النازحين داخلياً المشاركة في مؤتمرات الدوحة، بعضهم عن اقتناع، وأكثرهم خوفاً من انتقام هؤلاء الكوادر. إلا أنه في أعقاب مؤتمر الدوحة ٢ للمجتمع المدني المنعقد فيما بعد، كانت هناك بعض العلامات على فقدان السيطرة، وتحديداً في مخيم كلمة. ولا تزال عواقب هذه السابقة المتمثلة في الانفصال عن مسار الحزب مستمرة أثناء كتابة هذا التقرير.

وبالإضافة إلى معسكرات النازحين داخلياً، تستخدم الجماعات المسلحة القادة التقليديين كعنصر آخر مهم من عناصر المجتمع المدني. ويتم تعيين القادة التقليديين بجميع درجاتهم ليمثلوا الإدارة الأهلية في مناطق الجماعات، وفي معسكرات اللاجئين في تشاد وأحياناً، في المفاوضات ذاتها. والخط غير الواضح الذي يفصل بين الجماعات المسلحة والمجتمع المدني أصبح أكثر توتراً بسبب المحاولات المتكررة لبعض الأفراد من النخبة المتعلمة، وخاصة النازحين منهم، لكي يصبحوا زعماء للجماعات المسلحة، ومن هؤلاء تيجاني سيسي، أحد حاكمي دارفور في الثمانينات وواحداً من المفكرين النازحين، الذي تحول من أحد رموز المجتمع المدني إلى زعيم حركة مسلحة، عندما أصبح في شباط/فبراير ٢٠١٠ رئيسًا لحركة التحرير والعدالة، وهو تحالف جديد يتكون من صغار المنشقين عن جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. وقد تم تقديم اللواء سيسي في بادئ الأمر من جانب اللواء إبراهيم سليمان وأعضاء آخرين مقربين له في منبره، فضلاً عن الدولة الليبية التي كانت تحاول إعادة توحيد بعض الفصائل. وقام خليل إبراهيم بالإشارة إلى الجماعة الجديدة، التي لا تملك سوى قوة بسيطة في الميدان، بأنها "جماعة للمجتمع المدني مسلحة بمسدسات مياه".

وقد أثار تحول سيسي المفاجئ إلى زعيم حركة مسلحة شعوراً بعدم الثقة في نواياه، ودفع بعض سكان دارفور للشك في مخططات المجتمع الدولي. ويشير بعضهم إلى سيسي على أنه "حامد كرزاي الصغير" نظراً لما يتمتع به من دعم خاص وواضح من الولايات المتحدة، كما أن هناك عدة تقارير للوسطاء الدوليين، في كل من دارفور والدوحة، "تحث" النازحين داخلياً واللاجئين على دعم حركة التحرير والعدالة.[٢١] وقد قامت حركة العدل والمساواة، على وجه التحديد، باتهام فريق دعم الوساطة المشترك وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور بتشجيعهم النازحين داخلياً على دعم "إحدى شخصيات دارفور المهمة"، وهو سيسي، الذي يبدو مؤيداً لهذه الفكرة المتمثلة في أن جهود المجتمع الدولي المبذولة فيما يخص المجتمع المدني تهدف إلى بناء قاعدة له. وقد خاطب سيسي المشاركين من المجتمع المدني في مؤتمر الدوحة ٢ قائلاً "أيها المساندون لنا".[٢٢]

دور المجتمع المدني في عملية السلام في دارفور

هناك مجموعة متنوعة من الآراء حول دور المجتمع المدني في عملية السلام في دارفور. وبالنسبة للرأي المتواضع، يمثل المجتمع المدني "الأشخاص" الذين يضفون بتواجدهم أثناء المفاوضات الثانوية طابع الشرعية على النتيجة. وبالرغم من أن المجتمع المدني لا يلعب سوى دور المتفرج، إلا أن الوظيفة المتوقعة منه هي أن يكون بمثابة الضمير لعملية السلام والذي يشجع الأطراف بإيجابية على النظر إلى ما هو أبعد من المصالح الشخصية المحدودة والعمل بنية حسنة نحو التسوية. وفيما يتعلق بالشرعية، تعلم الكثيرون من فشل اتفاق أبوجا درساً هو أن تواجد المجتمع المدني في المفاوضات يمكنه خفض احتمالية رفض أي اتفاق مستقبلي على أرض الواقع، كما يمكن للمجتمع المدني، إذا كان جزءاً من عملية السلام، أن يساعد في "ترويج" نتائجها.

وتعتبر الآراء الأخرى أن للمجتمع المدني دوراً أكثر فعالية، حيث يساعد في ضمان أن يتم تناول قضايا النزاع الأساسية. إلا أنه من خلال هذا الرأي الأكثر صحة، لا يزال المجتمع المدني يلعب دور المتفرج، ولكن مع توليه المساهمة في إدخال بعض القضايا ضمن المفاوضات.

في حين يرى الرأي الطموح أن المجتمع المدني يؤدي وظيفتين، هما: أنه يملأ ما تتركه العناصر الرافضة من فراغ، ضاغطًا عليهم للمشاركة خوفاً من أن يتم تهميشهم واستبعادهم، إلى جانب قيامه بالتفاوض مباشرة بشأن قضايا معينة. ومن خلال وظيفته الأولى، يمثل المجتمع المدني هؤلاء الذين يعارضون عملية السلام بشدة. فمع رفض عبد الواحد محمد نور الحضور إلى طاولة المفاوضات، قد يتمكن المجتمع المدني، الذي نجح في تحقيق القدر الكافي من الدعم الشعبي وجذب بعض ممن ينتمون لمجموعة عبد الواحد المحلية من الفُور، من التفوق عليه عندما يدعي بأنه المتحدث باسم كبرى المناطق في دارفور. وقد تؤدي آثار عملية المجتمع المدني هذه إلى الضغط على عبد الواحد للمشاركة فيها أو، إذا استمر في غيابه، السماح لممثلين من هذه الكتلة المهمة بالتحدث نيابة عن مجموعته المحلية.

تحتل القضايا المتشابكة والمتعلقة بالأرض والعودة والأمن الدرجة الأولى من حيث الأهمية لدى معظم سكان دارفور، وهو ما يعني، ضمن أمور أخرى، تناول مسألة نزع سلاح الجنجويد.

إن الحاجة لملء الفراغ الذي تركه غياب أطراف المسار الأول تقود إلى أكثر الآراء طموحاً وشمولاً حول دور المجتمع المدني، أو وظيفته الثانية، وهي التفاوض بشكل أساسي حول القضايا. ويقوم هذا النهج بشكل أساسي على الرأي الذي يرى أن النزاع في دارفور يتجاوز مجرد الخلاف بين الحركات المسلحة والحكومة. حيث تحتل القضايا المتشابكة والمتعلقة بالأرض والعودة والأمن الدرجة الأولى من حيث الأهمية لدى معظم سكان دارفور، وهو ما يعني، ضمن أمور أخرى، تناول مسألة نزع سلاح الجنجويد. كما أن الموافقة على ألا يتم تمثيل هذه الميليشيا بشكل مناسب من قبل راعيها المعروف، أو الحكومة، تفرض ضرورة التوصل إلى تسوية تفاوضية بمشاركة مباشرة لهذه الجماعة.

ولن يكون لجميع أطراف المجتمع المدني نفس التأثير على هذا الدور التفاوضي. حيث يجب إشراك ممثلين من قبيلة الفُور التي تعد أهم جماعة عرقية كأطراف أساسية في هذا النوع من الحوار، وذلك لأن ممثلي الجنجويد لا يزالون غائبين. وهذا لا يعني ضرورة أن تتم المفاوضات بين هاتين الجماعتين فقط، لأن هذه القضايا تؤثر في كل الجماعات العرقية في دارفور، ولكن بدون المشاركة الفعلية لهاتين الكتلتين المؤثرتين، سيعد التقدم الحقيقي نحو التوصل لحل أمراً مستحيلاً.

توجد خلافات داخل مجموعات المجتمع المدني المتعددة التي عينها فريق دعم الوساطة المشترك، وفي دارفور بشكل عام، حول مدى ما يجب أن يكون عليه الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، وبينما فضل إعلان الدوحة اتباع نهج معتدل بمطالبة المجتمع المدني بأن يكون "شريكاً أساسياً" في المفاوضات، لم يتم تحديد القضية الخاصة بدور المجتمع المدني بوضوح في مؤتمر الدوحة ١ وظل أمراً مثيراً للجدل بين المشاركين أنفسهم. فقد عاد البعض من قطر وهم يعتقدون أنهم مجرد مراقبين، في حين عاد آخرون وهم مقتنعون بأنهم مفاوضون من الدرجة الأولى.[٢٣]

بنية المجتمع المدني في دارفور

قام فريق دعم الوساطة المشترك بتقسيم المجتمع المدني إلى ست فئات للإشتراك في اجتماعات الدوحة، وهي: مؤسسات المجتمع المدني والقادة التقليديين والنازحين داخلياً واللاجئين والنساء والشباب والبدو، وغالباً ما تتداخل هذه الفئات على أرض الواقع - حيث يمكن لأي طرف فاعل من المجتمع المدني أن ينخرط بسهولة في العديد من هذه الفئات في وقت واحد. ويوضح الفحص الأدق لهذه الفئات التحديات الكامنة في تصنيف المجتمع المدني، وأهمية تحديد المشاركين بناءً على الفهم الصحيح للديناميكيات المحلية، ومخاطر التسرع في هذه العملية.

مؤسسات المجتمع المدني

بالنسبة للأطراف الفاعلة الدولية، قد تبدو منظمات المجتمع المدني مكاناً واضحاً للانطلاق عند محاولة تحديد أصوات المجتمع المدني. ففي دارفور، تميل مؤسسات المجتمع المدني إلى عكس بنية السلطة القائمة، حيث توجد أكثر من مجموعة من مجموعات الأفراد من ذوي الخلفيات العرقية والسياسية المختلفة، والتي غالباً ما ترتبط بقائد قوي وأتباعه (من ذوي النزعة العرقية بوجه عام).

لقد قدرت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٩ عدد مؤسسات المجتمع المدني في دارفور بما لا يقل عن ٢٤١ مؤسسة، هذا إلى جانب ٢٣٠ مؤسسة إضافية تقريباً ذات صلة بدارفور وتتخذ من الخرطوم مقراً لها.[٢٤] علماً بأن هذه الأرقام لم تأخذ في الاعتبار إلا مؤسسات المجتمع المدني المسجلة من قبل لجنة الشؤون الإنسانية فحسب واستبعدت الاتحادات العمالية والجمعيات المهنية والجماعات الثقافية والمنظمات الدينية والاتحادات الرياضية.[٢٥]

يحدد الانتماء القبلي في الغالب هوية مؤسسات المجتمع المدني في دارفور.[٢٦] فكل قبيلة لها مؤسساتها غير الحكومية الخاصة بها، إلا أنه من النادر أن يكون لهذه القبائل دور فاعل عبر الخطوط القبلية. فعلى سبيل المثال، نادراً ما تتعاون تلك المنظمات النشطة في القيام بعقد المصالحات القبلية مع المنظمات المرتبطة بقبائل أخرى، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لاحتمالات النجاح.

تميـل مؤسســات المجتمــع المدني إلى زيادة تمثيـل النخب المتعلمة فيها بكثـرة. حيث يغلب على هذه النخــب الطابــع الحضري، كما أن اتصالاتهم محدودة مع جماعاتهم في الريف. ويكون ولاء هؤلاء الأكبر للمؤسسات التي تتخذ من الخرطوم مقراً لها.[٢٧]

وجدير بالذكر أن مؤسسات المجتمع المدني تتجه نحو العمل السياسي، وتنقسم تقريباً إلى فئات موالية للحكومــة وأخــرى مناهضة لها، وتضم الأخيرة خليطاً من مؤسســات المجتمــع المدني المؤيدة للجماعات المسلحة أو لأطراف سياسية أخرى. كما تنتمي بعض هذه المنظمات إلى الفئة الموالية للحكومة بشكل سافر كالمنظمــات غيــر الحكومية ذات الصلة بأعضاء حزب المؤتمر الوطني الشــهير مثل اللواء صافي النور أو المستشــار الرئاســي المنتمي لقبيلة الزغاوة حسن برقو، في حين يتزعم سياسيون معارضون منظمات أخرى، وبخاصة ممن ينتمون إلى حزب الأمة. ويُشــتبه في ولاء مؤسســات المجتمع المدني المحلية بشكل عام، لاسيما معظم ما تم تسجيله منها حديثاً، لحزب المؤتمر الوطني.[٢٨]

ونظرًا لهذا النسيج المعقد من الإنتماءات، ينبغي أن يكون إشراك مؤسسات المجتمع المدني في أحداث هذا المجتمع قائماً على الاســتيعاب الشــديد لكيفية تناسب هذه المنظمات مع الديناميكيات المحلية السياسية منهــا والعرقيــة. ونظراً لإدراكه انتشــار تأثير حزب المؤتمر الوطني على مؤسســات المجتمع المدني، لم يتصور فريق دعم الوساطة المشترك أن يكون لهذه المؤسسات دوراً رائداً في عملية المجتمع المدني.

القادة التقليديون

لا تتســق القيــادة التقليديــة في دارفور، والتــي بطبيعتها وراثية غالباً ما تقوم على مصالح قبلية وأســرية، مــع التصور الشــائع للمجتمــع المدني. ورغم ذلك، فهي تمثل "أول نموذج لمؤسســة المجتمع المدني" في دارفور،[٢٩] ولا يزال لها تأثير وتربطها صلات بجميع فئات المجتمع المدني الأخرى الأكثر حداثة.

لقد مثل هيكل السلطة التقليدية في دارفور عبر التاريخ القوة القبلية. وقد غير الصراع من هذا الهيكل بشــكل أساســي، حيث قامت الحكومة بإقالة القادة التقليديين ممن وجهوا انتقادات لإســتراتيجيتها وعينت آخرين. وقد استوعبت الحركات المسلحة، بما في ذلك الميليشيات العربية، أو استبدلت العديد من السلطات التقليدية مثل السلطات المحلية الفعلية في عدة مناطق. كما تسببت الحرب الحالية في عزل كثير من القادة التقليديين عن أنصارهم في المعسكرات أو في المناطق الريفية، حيث ينزحون غالباً إلى مدن تسيطر عليها الحكومة. وبالإضافة إلى انتماء بعض القادة الواضح إلى حزب المؤتمر الوطني- الذي يعد ضرورة واقعية بناء على الحاجة إلى تعبئة الموارد من السلطة المركزية - فغالباً ما تكون هذه الرعاية هي السبب الرئيسي وراء اعتبار الإدارة الأهلية متحيزة للحكومة.

وقد انتهى المطاف بهؤلاء الذين لم ينضموا إلى الحركات المسلحة أو انتقلوا إلى المناطق التي تسيطر عليهــا الحكومــة في مخيمــات النازحين داخلياً. وهناك وجــدوا أن نفوذهم قد تقلص بفعل هياكل الســلطة الجديدة التي أعطت الأولوية لمهارات مختلفة، مثل القدرة على التفاوض مع وكالات المساعدة الدولية، أو عبر تواجد الحركات المســلحة وهياكل الســلطة المستقلة في المعسكرات. ويستمر الذين التحقوا بالحركات المســلحة التي يقع مقرها في أقاليمهم الســابقة في الاحتفاظ بنفوذهم، على الرغم من محدودية التأثير الذي تحدثه السيطرة القوية للقيادة الخاصة بهذه الحركات.

تصف المكونات الأكثر حداثة للمجتمع المدني، مثل نخبة المثقفين والشــباب والنازحين داخلياً الإدارة الأهليــة بوجــه عام أنها منتهية الصلاحية وذات صلة بالحكومة المركزية وفي معزل عن الشــعب. ورغم ذلــك، فقــد أصرت مشــاورات المجتمع المدني التي تمت على اســتعادة نفوذ القــادة التقليدين، بما في ذلك القضايا الهامة مثل تلك المتعلقة بالأرض والأمن. وقد شدد إعلان الدوحة على الحاجة إلى "استعادة دور قادة الإدارة الأهلية على جميع المستويات بما في ذلك معسكرات النازحين داخلياً".

يمكــن للقــادة التقليديــن أن يتوصلــوا إلى إجمــاع فيمــا بينهم وبين المجتمــع المدني وذلك لأنهم يتمتعــون وحدهم بخبرة حقيقة من خلال اســتخدام آليات وقضايا المصالحة التقليدية.

بالإضافة إلى انتماءاتهم السياسية المثيرة للجدل، فقد لعب القادة التقليديون دوراً هاماً في مسار المجتمع المدني في عملية الســلام ويمكنهم الاســتمرار في أداء هذا الدور. ويمكن للقادة التقليديين أن يتوصلوا إلى إجماع فيما بينهم وبين المجتمع المدني وذلك لأنهم يتمتعون وحدهم بخبرة حقيقة من خلال استخدام آليات وقضايا المصالحة التقليدية مثل الأرض.[٣٠]

وحتــى يومنــا هــذا، تم تمثيل القــادة التقليديين العظام الذين يعيشــون في المناطق التي تســيطر عليها الحكومة في مســار المجتمع المدني لعملية الســلام - على الرغم من تغيب القادة الرئيســيين لشمال وغرب دارفور عن مؤتمر الدوحة ٢. ولقد وجهت الحركات المســلحة الدعوة إلى بعض هؤلاء الذين يعيشــون في المناطق الخاصة بها أو معســكرات اللاجئين في تشــاد لحضور مفاوضات المســار الأول، إلا أنه يمكنهم لعــب دور بنــاء بصورة أكبر كجزء من عملية المســار الثاني، وذلك جنبــاً إلى جنب مع رفقائهم من القادة التقليديين من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

النازحون داخلياً واللاجئون

ينتمي معظم النازحين بصورة أساســية إلى قبائل معينة - وهي قبائل الفُور والزغاوة والمســاليت - والتي تشكل جمهور الناخبين الرئيسي للحركات المسلحة. وينتمي ممثلوها في أغلب الأحيان إلى هياكل السلطة الجديدة التي حلت محل الســلطات التقليدية. ولأن المعســكرات لم تعد تنتمي حصرياً إلى هياكل الســلطة التقليديــة أو الحكومة أو الحركات المســلحة، يشــكل هــؤلاء الممثلون ركائز متميزة مــن المجتمع المدني المتنفذ والقبلي.

لقد أنشــأت بعض المعسكرات هياكل سياسية تدعم الحركات المسلحة لاسيما فصيل جيش تحرير السودان التابع لعبد الواحد محمد نور. وقد تعاملت هذه الأجنحة الشعبية للمقاومة المسلحة بصورة أساسية مع قضايا مدنية، مثل العمل بصفتها محاور مع الوكالات الإنسانية، إلى جانب خدمة الوظائف العسكرية مثل التجنيد وجمع التبرعات. وتتباين درجة التحكم ومســتوى ولاء المعسكرات الخاصة للحركات المسلحة وذلك وفقاً لموقعها وتكوينها العرقي.

لقد جعلت هذه الروابط قيادة النازحين داخلياً قيادة أساسية ولكن صعبة المنال للمشاركة في عملية السلام. وعندما رفض بعض قادة الحركات المســلحة عملية الســلام، أصبح جلب ممثلي النازحين داخلياً التابعين لهم إلى المفاوضات وســيلة للضغط عليهم للمشــاركة وأيضاً التعويض عن غيابهم. وفي حالة فصيل جيش تحرير الســودان التابع لعبد الواحد محمد نور، ظهرت قوة الحركة معتمدة كلياً على الدعم الشــعبي. ولقد اعتقد البعض داخل دوائر الوســاطة أن تجاوز القيادة والاتصال بالقاعدة مباشــرة ســيلعب دوراً باعتباره طريقة فعالة لمراوغة العناصر الرافضة.

وكانت النتائج غير واضحة. وعلى حد قول أحد المسؤولين عن فريق دعم الوساطة المشترك والذي قابل أحد معدي هذه الدراسة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ "يعد إدراج النازحين داخلياً [في الوساطة] إخفاقاً كبيراً". وعلى الرغم من حضور النازحين داخلياً من دارفور، فإن قادتهم الممتنعين عن التصويت والمنتمين إلى المعســكرات الموالية لفصيل جيش تحرير الســودان التابع لعبد الواحد محمد نور رفضوا حضور مؤتمر الدوحة ١، إلا أنه كان هناك تحرك إيجابي في الآونة الأخيرة. وللمرة الأولى، شهد مؤتمر الدوحة ٢ سفر عشــرة من النازحين داخلياً من المنتمين لمعســكر كلمة إلى الدوحة (على الرغم من أن الوفد لم يضم أبرز قــادة المخيم). ولم يكن هذا التقدم شــاملاً ولا بدون تكلفة. وفــي نهاية تموز/يوليو ٢٠١٠، عند عودة الوفد إلى دارفور، اندلعت اشتباكات خطيرة بين النازحين داخلياً من الموالين لمؤتمر الدوحة والمناهضين له (أو الموالين لفصيل عبد الواحد) في معســكر كلمة، إلى جانب معســكر الحميدية بالقرب من معســكر زالنجي. إن الحقيقة هي أن بعض النازحين داخلياً التابعين لمعسكر كلمة والذين ذهبوا إلى الدوحة كانوا في الواقع مســلحين خارجين على فصيل عبد الواحد والتجأوا إلى معســكر كلمة بعد طردهم من جبل مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.والاشــتباكات داخل المعســكر قد تكون استمراراً للنضال داخل جيش تحرير السودان والذي حدث في جبل مرة مطلع عام ٢٠١٠. ويعد الإنذار الأخير الذي وجهته الحكومة لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور لتسليم ستة من قادة النازحين داخلياً المتهمين بالمشاركة في اشتباكات كلمة، وكان جميعهم من المناهضين لمؤتمر الدوحة والموالين لفصيل عبد الواحد، تحدياً آخر للحيادية التي تمثلها هذه البعثة.[٣١] وسيكون احتمال النجاح أو الفشل في جلب النازحين داخلياً من الموالين لفصيل جيش تحرير السودان التابع لعبد الواحد مرهوناً باستمرار جهود المجتمع المدني.

ويبــدو أن الأشــخاص الناوحين مشــتتين بين الفكــرة القائلة بضرورة تجنب عدم الولاء للحركات المســلحة للحصول على أفضل اتفاق للسلام والشعور بأنهم لم يكونوا ممثلين تمثيلاً كاملاً من قبل هذه الحركات. وعلى

الرغم من عدم توفر بيانات غير منحازة ، إلا أن المعلومات التي تم جمعُها من اللاجئين في تشاد تشير إلى هذا التوتر. ورغم وجود دعم للحركات المسلحة على نطاق واسع، فإن ٩٦٪ من اللاجئين يشعرون بأنه "لم يتم تمثيل اهتماماتهم الفردية في مفاوضات السلام الماضية".[٣٢] كما لم يتم إدراج اللاجئين في تشاد في عملية السلام حتى قام فريق دعم الوساطة المشترك بتنظيم مشاورات هناك في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٠، وبالتالي حضر ١٥ مندوباً من خمسة معسكرات مختلفة في مؤتمر الدوحة ٢.

المرأة والشباب

يعد خلق حيز معين للمرأة والشباب بمثابة إيحاء إلى معتقدات غربية مثيرة للنقاش بأن هذه الأصوات عادة ما تكون أكثر تقدمية، ومن ثم فهي أكثر التزاماً بالسلام، وأن هذه الفئات هي بالضرورة الضحايا الرئيسية للصراع.

لقد جاء هذا الاتجاه للنهوض بالمرأة والشباب كتحدٍ لآليات صنع السلام التقليدية في دارفور – وكوسيلة لنقلها إلى ساحة المجتمع المدني.

لقد جاء هذا الاتجاه للنهوض بالمرأة والشباب كتحدٍ لآليات صنع السلام التقليدية في دارفور – وكوسيلة لنقلها إلى ساحة المجتمع المدني. كما أن أكثر هذه الآليات قبولاً- *وهي الجودية* - تستخدم كبار السن من الرجال المعروفين باسم *الأجاويد* - وهو مصطلح باللغة العربية يعني "حكماء".[٣٣] وفي مواجهة تدني تمثيل المرأة والشباب في دارفور، كما هي الحال في أجزاء أخرى من أفريقيا، فإن المجتمع الدولي يتجه نحو العمل الإيجابي.

في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، أصبحت "الشيخة" هي من تتولى قضايا المرأة. وقد أصبحت هذه القيادات النسائية من المتحاورات المميزات مع جمعيات العمل الإنساني، مع العلم أنه لم يتضح بعد إلى أي مدى يمكن لهن أن يلعبن دوراً محدداً في عملية السلام، بما يتخطى مجرد إثارة قضايا النساء.

في محاولة لمعالجة سوء تمثيل المرأة ولإيجاد نساء ذات نفوذ، أبدت العديد من المنظمات الدولية اهتماماً خاصاً *بالحكامة*، وهن شاعرات الحرب اللواتي تتغنين بذكرى انتصارات الماضي وتشجعن المقاتلين في المعارك المقبلة. وعلماً بأن كل الجماعات العرقية لديها شعراء خاصين بهم، إلا أن *الحكامة* العربية مشهورة بتواجدها أثناء المعارك تحديداً، على ظهور الخيل أو على الجمال. وفي مطلع التسعينات من القرن المنصرم، حاولت الحكومة إعادة توجيه الحكامة نحو "الشعر الذي يحض على السلام". واليوم، ولاسيما في معسكرات النازحين داخلياً، تحث بعض المنظمات غير الحكومية الشاعرات على اتباع نهج جديد في أشعارهن، مثل الأمور الخاصة بالصحة، في حين أن آخرين ممن شاركوا في بناء السلام قد اقترحوا إشراك الشاعرات المؤثرات في اجتماعات المجتمع المدني. ومع هذا، فلن يكون الحصول على دور *للحكامة* يتم توجيهه نحو السلام بصورة أكبر أمراً سهلاً. وهذا الأمر لا يشكل تغيراً في دورهن الاجتماعي الذي تم إرساؤه فحسب، بل هو أيضًا أمر مثير للنقاش سواء كانت أشعارهن معبرة عن وجهات نظرهن الخاصة أو أنها مجرد أدوار تعكس المشاعر التي يتمتع بها مجتمعهن أو قادة هذا المجتمع من الرجال.

يشتمل الجزء "الحديث" من المجتمع المدني في دارفور كذلك على نساء متعلمات من بينهن عدد ممن يعملن في مؤسسات المجتمع المدني، ويتمتع هؤلاء النساء بالقرب من صفوة المجتمع -وقد تمكن معظمهن من التعليم نظراً لانتمائهن لعائلات كبيرة وذات نفوذ أو لأنهن من بنات الزعماء أو المفكرين، كما يعمل عدد كبير منهن في الوظائف الحكومية، ليجعلوا من الفئة النسائية، فضلاً عن فئة الشباب، منفتحة نسبياً على تدخل الحكومة. وتضم مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية التي تدعمها الحكومة الاتحاد العام للمرأة السودانية، والاتحاد الوطني للشباب السوداني والاتحاد العام للطلاب السودانيين.[٣٤]

تخضع فئة الشباب أيضاً للتوترات الموجودة بين المجتمع الدولي والفهم التقليدي للشباب في دارفور، كما ترى الجهات الدولية الفاعلة التي تسعى لإشراك المجتمع المدني هذه الفئة بصورة عامة على أنها تمثل جيلاً نضج أثناء الحرب وابتعد عن البنية الاجتماعية العريقة في دارفور، وينظَر إلى الشباب على أنهم يضمون أفراداً أفضل من الناحية التعليمية ولا ينتمون لفئة المفكرين ولا لفئة النازحين أو لطبقة الزعماء التقليديين.

إن هذا الأمر صحيح بشكل جزئي فقط. فالشباب هم رجال في سن القتال ويتم تعبئتهم بالطبع كمقاتلين وقت الحرب - وفي الماضي كانوا يجندون في ميليشيات تقليدية أو في جماعات "الدفاع الذاتي". أما في العصر الحديث في دارفور فيتم تجنيدهم في الجماعات المسلحة أو في ميليشيات الحكومة. وفي المعسكرات، أعاد النازحون داخلياً تشكيل البنية المعهودة عن طريق اختيار قادة من الشباب من الذين كانوا مقربين جداً من الحركات المسلحة، إن لم يكونوا ممثليهم.

لهـذا، فبينمـا كان مـن المأمول أن تكـون أصواتهم تقدمية، إلا أنهم أثبتوا أنهـم ينتمون لأكثر الجهات تطرفاً، وغالباً ما تكون مواقفهم متشددة، وفي بعض الأحيان تتأثر بالأيديولوجية أكثر من تأثرها بالواقعية، ولأنهـم يفتقـرون إلى الخبـرة في دارفور قبل الحرب، فلـم يعلموا بالتواجد السـابق للاتفاقات الاجتماعية والقانونية التي تحكم العلاقات بين القبائل في دارفور، مما يفصل آراءهم عن واقع المشـكلات الأساسـية مثل الأرض والأمن والعودة.

المفـكرون

يُنظر إلى المفكرين في دارفور بصورة عامة على أنهم مهمون بسبب قدرتهم على الإسهام بأفكارهم البناءة في عملية السـلام، كما يؤدون دوراً بارزاً في مختلف مبادرات بناء السـلام التي يقوم بها المجتمع المدني. وكما لاحظ كثير من المراقبين، لم تفكر الحكومة أو المتمردون بإسهاب فيما يتعلق بالمشكلات الجوهرية مثل الأمن والعودة والأرض، وعموماً، كانت النظرة للنخبة المتعلمة في دارفور تتسم ببعض العداء من قبل الحكومة والحركات المسلحة، كما تم استبعادهم بصورة كبيرة من المفاوضات السابقة. ومع هذا، وبسبب رغبتهم في المشاركة في عملية السلام، أحضروا معهم معارف وأفكار عن إدارة مستقبل دارفور.[٣٥]

تتداخل فئة المفكرين مع الفئات الأخرى المحددة في المجتمع المدني في دارفور، ولاسـيما مؤسسـات المجتمع المدني حيث يكسب الكثير من أبناء دارفور المتعلمين أرزاقهم، كما يمكن أن تضم تلك الفئة بعض القادة التقليديين، حيث ينتمي الكثير من المفكرين إلى عائلات زعماء القبائل الذين تمكنوا من إرسال أبنائهم إلى المدارس بأعداد أكبر من "رعاياهم".

وبالرغم من وجود الكثير من السـمات التي قد تمكن المفكرين من الاضطلاع بدور ريادي في جهود السـلام، تكمن المشـكلة الأساسـية في وضع النخبة المتعلمة في قلب مجهودات المجتمع المدني في أنهم بعيدون نوعاً ما عن المسـتوى الشـعبي. فلبضع سـنوات كانوا يلتقون، بالرغم من الانقسامات القبلية، فيما كان يعتبـر مقدمـة لنـوع من الحوار فيما بيـن القبائل والمطلوب للتوصل لحل في المسـتقبل في دارفور، ويشـكل غالبية المفكرين جزءاً من المشـتتين في الداخل والموجودين في الخرطوم أو جزءاً من المشـتتين مـن دارفور والذين يعيشـون في الخليج وأوروبا والولايـات المتحدة، وبعد أن ابتعدوا عن النزاع، يتعامل معهم من بقوا في دارفور بحرص شـديد. والجدير بالذكر أن هؤلاء المفكرين قدموا أفكاراً متقدمة يميزها نقاشـاتهم الأكثر تطوراً عبر الخطوط القبلية، إلا أن تلك الأفكار تجاوزت المسـتوى المعتدل للمجتمعات المتأثـرة مباشـرة في دارفور من حيث موضوع التسـوية، وقد أصبح هـؤلاء المثقفون وأفكارهم الواجهة الأساسـية للمجتمع الدولي لما يتمتعون به من فصاحة إلى جانب التحدث بالإنجليزية، كما يسـهل الوصول إليهم في الخرطوم.

بدأت الفجوة بين أوساط النخبة في الخرطوم وهؤلاء الموجودين في دارفور في الظهور للجميع أثناء عملية الدوحة، فقد قدمت جماعة الخرطوم نفسـها وأفكارها أمام خطوات المناقشـات الناشـئة في دارفور، والتـي أدت إلـى حدوث شـقاق خطير في مؤتمر الدوحـة ١ بين الوفود الثلاثة من دارفـور والوفد الكبير مـن مفكـري دارفور الموجودين في الخرطوم. أما معظم مندوبي الخرطوم الذين شـاركوا في اجتماعات المجتمع المدني السـابقة في الخارج، وغالباً ما يتم ذلك بدون وجود ممثلين من دارفور، فكانوا حريصين على أداء الدور نفسـه مثلما كانوا يفعلون في الاجتماعات السـابقة - وهو أن يكونوا مشـاركين بكل ما في الكلمة من معنى، إلا أن ممثلي دارفور أجبروهم على أن يظلوا منسقين وخبراء، وهي الأدوار التي كانت تخصص لهم بالوساطة.

تصاعد هذا التوتر بالمنافسة على السلطة في مسار المجتمع المدني بين فريق دعم الوساطة المشترك، والذي كان أقرب لوفد الخرطوم وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور والتي كانت مسـؤولة عن عملية الاختيار، فشعروا بنتائج هذا الانقسام بعد المؤتمر، عندما تسبب وجود أعضاء وفد الخرطوم في لجنة المتابعة في إثارة الأسئلة.[٣٦] أما في مؤتمر الدوحة ٢، فقد قامت بعثة الأمم المتحدة في دارفور بدعوة ١١ فقط من ممثلي الخرطوم، وفي تلك الأثناء قام فريق دعم الوسـاطة المشـترك بدعوة كل من حضروا مؤتمر الدوحة ١، إلا أن عدداً كبيراً من ممثلي الخرطوم قاطعوا مؤتمر الدوحة ٢، وتحديداً أعضاء لجنة المتابعة لمؤتمر الدوحة ١.

فـي النهايـة أصبح من الواضح أن قادة المجتمـع المدني الذين كان المجتمع المدني يعتمد عليهم – أي المفكريـن الموجوديـن فـي الخرطـوم - ليس لديهم الدعم المطلوب لممارسـة دور القيـادة، بينما كان من الواضح إمكانية مساهمة المفكرين بمعرفتهم ورؤيتهم الهامة فيما يخص العملية، كما أن افتقارهم لروابط مع المستوى الشعبي يعني أنه من الضروري الحذر من إعطائهم دوراً محورياً في الاجتماعات المقبلة.

أزمة الاختيار

الانتخاب أم الاختيار؟

يسـتمر سـكان دارفور في التأكيد على أن مسـألة التمثيل تأتي في المقام الأول من حيث الأهمية. وقد رأى الكثيرون أن رفض اتفاقية أبوجا للسـلام هو خير دليل على هذا الأمر، حيث رفضت أغلبية السـكان الاتفاقية ليس بسبب محتواها وإنما بسبب الموقعين عليها. وينطبق الأمر نفسه على عملية المجتمع المدني. فإذا اقتنع عدد كاف من السكان بأن ممثليهم الذين تم اختيارهم في عملية المجتمع المدني غير مقبولين، من المرجح أن تفشل النتائج نهائياً قبل العمل لها. وعلى العكس من ذلك، إذا كان من الممكن تأمين مشاركة بعض الجماعات وممثليهم بدرجة مقبولة، فإن هذا قد يشكل العدد الكافي.

والسـؤال المهم هنا هو من له التأثير على مجتمع دارفور؟ فعلى الرغم من تواجد المجتمع الدولي في المنطقة منذ زمن بعيد، يظل هذا الأمر مجهولاً عند الكثيرين. ومع وجود معايير متغيرة وفهم غير مكتمل حول الشـخص المنشـود، اضطر المجتمع الدولي للمجازفة غير المكفولة بينما كان يضع مسـار المجتمع المدني المؤدي إلى الدوحة.

ويعتبـر النازحـون داخليـاً والذين يمثلـون جمهـور الناخبين عنصراً أساسـياً يسـتخدمه الرافضون والمراوغون بين الحركات المسـلحة، وبالتحديد حركة السـيد عبد الواحد. وبالمثل، قد يقضي الإخفاق في إشـراك السـكان العرب، خاصة العناصر المسلحة منهم، على إمكانية أن يقوم المجتمع المدني بمفاوضات مثمرة بشأن القضايا الأساسية المتمثلة في الأرض والأمن والعودة.

وفـي جميـع الأحوال، يعد دمج النازحين داخلياً من قبيلة الفُور أمـراً معقداً نتيجة لتحدي التغلب على معارضـة قيادتهـم السياسـية. كما يعتبر إشـراك الجماعات العربية موضوعاً حساسـاً بالنسـبة للحكومة السودانية، والذي يزيد من تعقيده هو انعدام التخطيط والاتصالات.

وداخل المعسـكرات، اتسـمت عملية الاختيار بالسـهولة نظراً لحرية سـكان كل معسـكر في اختيار قائدهم. وبالرغم من أن هذا يعد خطوة نحو التقدم، إلا أن اعتناق مثل هذا النهج غير التدخلي يحوي بعض المخاطر. فنظراً إلى أن هياكل سـلطة المعسـكر تحل محل الهيكل القيادي التقليدي في أغلب الأحيان، فإن تمكين قيادة المعسكر من اختيار ممثليها يعمل على تثبيت هذا التحول بشكل أقوى. كما أن هذا النهج يمكنه أيضاً تهميش الأقليات العرقية داخل المعسـكرات، حيث يمكن أن يختار العرق المسـيطر داخل المعسـكر عدم إشراك أي ممثلين لعرق الأقلية.

وداخل المعسـكرات، اتسمت عملية الاختيار بالسـهولة نظراً لحرية سـكان كل معسـكر في اختيار قائدهم.

أما خارج هياكل المعسكر الأكثر تنظيماً، فلم يكن الأمر يتعلق باختيار الممثلين من جانب المجتمعات ذات النفوذ، مثل النازحين داخلياً من قبيلة الفُور، بقدر تعلقه بضمان مشاركة ذوي النفوذ من الأفراد. وقد وجهت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور نقدها لما قدمه فريق دعم الوسـاطة المشـترك من قوائـم أوليـة في مؤتمر الدوحة ١ بأنها لا تتسـم بالديمقراطية، بيـد أن البعثة فضلت الاختيار الذاتي خلال مشاورات مؤتمر الدوحة ٢. ولم يُجر، على الرغم من ذلك، اقتراع سري وقيل إن وجود السلطات المحلية أثناء المشاورات سمح لهم بسهولة تعبئة أعضاء حزب المؤتمر الوطني والتأثير على عملية الاختيار. وقد وجِّهت الانتقادات لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور هي الأخرى من قبل أعضاء المجتمع المدني لقيام البعثة باختيار المندوبين من خلال إجراء قرعة، وخاصة بالنسـبة لشـمال دارفور في مؤتمر الدوحـة ١ وبالنسـبة لجنـوب دارفور في مؤتمر الدوحة ٢.[٣٧] ونظراً إلـى أن إجراء انتخابات نزيهة على مستوى دارفور ككل لاختيار ممثلي المجتمع المدني لا يبدو أمراً واقعياً، ينبغي أن يظل الاختيار هو الشغل

الشاغل للأطراف الفاعلة الدولية الذين سيحتاجون إلى تخطيط مفصل لفهم ديناميكيات السلطة والتوجهات السياسية داخل الجماعات ذات النفوذ.

الأهداف الإستراتيجية

يرفض أعضاء المجتمع المدني، خاصة المثقفون منهم، في أغلب الأحيان ذكر العرق الذي ينتمون إليه ويفضلون أن يتم تقديمهم على أنهم من شمال أو جنوب أو غرب دارفور، أو بأنهم من سكان دارفور وحسب. ومع ذلك، فإن معظم الأعضاء على معرفة بالأصل العرقي لغيرهم من الأعضاء. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تكون لدى المجتمع الدولي فكرة عن التوازن العرقي وأن يستهدف جماعات إستراتيجية معينة. وتأتي قبيلة الفُور على رأس هذه الجماعات، حيث تمثل أهم جماعة عرقية في دارفور وأغلبية النازحين داخلياً، هذا إلى جانب قبيلة الأبالا التي تمثل الحجم الأكبر من المليشيات التابعة للحكومة. ويقول أحد مسؤولي فريق دعم الوساطة المشترك إنه ينبغي الحكم على ما سيتم تحقيقه من نجاح من حيث إشراك العرب والنازحين داخلياً في العملية، فضلاً عن إشراك قبيلة الزغاوة، التي لعبت دوراً رئيسياً في تسهيل دعم الحركات المسلحة من تشاد وكذلك توفير عدد لا حصر له من القادة والمقاتلين. وكما يشير أحد المسؤولين التشاديين من الزغاوة والمسؤول عن ملف دارفور أن قبيلة الفُور تقول إنه بدونهم لما كان هناك ما يسمى بدارفور، وتقول الزغاوة إنه بدونهم لما سيكون هناك معارضة، ويقول العرب إنه بدونهم لما سيكون هناك سلام.[٣٨]

حل أزمة الفُور. كانت قبيلة الفُور ممثلة تمثيلاً جيداً في معظم اجتماعات المجتمع المدني: ففي مؤتمر الدوحة ١، شكلت ما يربو عن ٢٣ بالمائة من المشاركين، وفي مؤتمر الدوحة ٢، مثلت ما قد يزيد حتى عن هذه النسبة.[٣٩] وعلى الرغم من أن تمثيلهم كان جيداً بين مؤسسات المجتمع المدني والقادة التقليديين، فإنهم لم يظهروا ضمن النازحين داخلياً، لأن ساكني معسكرات الفور الرئيسية رفضوا المشاركة في العملية. وبالفعل، توجد فجوة كبيرة بين النخبة التي يعيش معظمها في المدن التي تقع تحت سيطرة الحكومة، والسكان الريفيين النازحين بشكل كبير في المعسكرات. وبالرغم من نفي السيد عبد الواحد محمد نور في فرنسا وعدم نشاط مقاتليه في الميدان، فإنه لا يزال هناك العديد من التابعين لقبيلة الفُور، وخاصة من يسكنون المعسكرات، ممن يعترفون به زعيماً لهم. وعلى مدار سنوات، أدت شعبية عبد الواحد إلى تقويض النخبة من قبيلة الفُور، الذين يخشون خسارة جمهورهم التقليدي، ونادراً ما يتحلى أحدهم بالجرأة للوقوف أمام سلطة عبد الواحد، وذلك بالرغم من الضغوط التي يفرضها المجتمع الدولي عليهم للقيام بذلك.

ومنذ التوقيع على اتفاقية أبوجا، استخدم المجتمع الدولي ثلاثة نُهج مختلفة في أوقات متعددة من أجل حل أزمة قبائل الفور، والتي تتمثل فيما يلي: إقناع عبد الواحد بالانضمام إلى عملية السلام، وإقناع النازحين داخلياً من قبائل الفُور بالانضمام إلى خطة المجتمع المدني ضد رغبة عبد الواحد، واستبدال عبد الواحد بزعيم آخر من معارضي الفُور. وقد فشل النهجان الأولان، بينما لم ينجح الثالث نظراً لعدم وجود شخصية مؤثرة بين قبائل الفور يقبلها كل من النازحين داخلياً والمقاتلين في الميدان. وأثناء عام ٢٠٠٩، سعى اللواء سكوت غريشن، المبعوث الأميركي الخاص، إلى تجاهل امتناع عبد الواحد عن المشاركة في عملية السلام من خلال التعامل مباشرة مع قواته الميدانية. ومن خلال العمل مباشرة مع قادته الميدانيين وأعضاء المجتمع المدني من الفور الرافضين لموقف عبد الواحد، استطاع اللواء غريشن تشجيعهم على التخلي عن عبد الواحد وإعادة توحيد صفوفهم تحت قيادة تيجاني سيسي. وكانت النتيجة المبدئية لهذا الأمر هي إحداث انشقاق آخر في فصيل جيش تحرير السودان التابع لعبد الواحد، وذلك على الرغم من انضمام بعض أولئك المنشقين إلى تحالف ضعيف تحت زعامة تيجاني سيسي. وحتى وقت كتابة هذه السطور، لم يحقق تحالف سيسي أي قدر آخر من التماسك. وتواجه رغبة المجتمع الدولي في خلق مجتمع مدني من قبائل الفُور يتصدى لعبد الواحد ويضمن الموافقة على أي اتفاق يتوصل له النازحون داخلياً، بعض العقبات الخطرة والمتمثلة في عدم تمتع النخبة من قبيلة الفور بالشعبية في معسكرات النازحين داخلياً ومناطق مسلحي الفُور، وخوف قبائل الفور من أن يؤدي الانفصال عن عبد الواحد إلى إضعاف حركة المعارضة ويقسمها إلى جماعات منشقة بدلاً من أن يعمل على توحيدها تحت قيادة زعيم جديد.[٤١]

لقد انتهى هذا التوتر برفض المنشقين عن فصيل جيش تحرير السودان التابع لعبد الواحد الانضمام إلى حركة التحرير والعدالة بزعامة تيجاني سيسي. وقد انتقد القادة العسكريون بشدة اختيار شخص تابع

للمجتمع المدني بدلاً من قائد ميداني لتزعُّم الحركة الجديدة. وعلى الرغم من أن مؤيدي سيسي الدوليين يعتبرونه أحد مثقفي الفُور المحترمين، فإن جماعته المسلحة لا تضم أية فصائل من قبائل الفور ضمن مكوناتها، إلى أن قام أحمد عبد الشافي، الذي يعتبره الكثيرون من الفور سياسياً منفياً، بالانضمام إلى قواته المسلحة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويواجه سيسي خطر أن يوصم بنفس الوصمة التي صاحبت النخبة التي تم تشريدها على يد المقاتلين الميدانيين. وعلاوة على ذلك، كان لدى قبائل الفُور آراء مختلفة حول سجله كحاكم لدارفور أثناء حرب الفور والعرب في الفترة ما بين ١٩٨٧ و ١٩٨٩.

والمجتمع الدولي على دراية بهذه المعوقات، ولكن بالنظر إلى الصعوبات التي يواجهها في الوصول إلى النازحين داخلياً من الفور، يأمل المجتمع الدولي أن يتمكن سيسي من تأسيس صلات مباشرة معهم، وربما أن يقوم بضم ممثلي النازحين داخلياً إلى فريقه المعني بالمفاوضات، بهدف تقديم اتفاق سلام أفضل إلى المعسكرات. ومما لا شك فيه أن هذه الإستراتيجية ستلقى معارضة من فصيل جيش تحرير السودان التابع لعبد الواحد وحركة العدل والمساواة، فضلاً عن أعضاء المجتمع المدني الذين عقدوا آمالهم على عملية شاملة ذات مسار ثان. وتعد مثل هذه الإستراتيجية، بالنسبة لكل من معارضي حركة الحرية والعدل ومؤيديهم الدوليين، إلى جانب وحدة المجتمع المدني، رهاناً محفوفاً بالعديد من المخاطر.

إشراك جماعة الجنجويد. ويعكس ظهور البدو الرحل كإحدى الفئات في مؤتمر الدوحة ١ حقيقة أن مصطلح البدو أصبح يطلق على العرب، وخاصة عرب الأبالا، بين جماعات العمل الإنساني في دارفور. وتكمن الفكرة وراء عنصر البدو الرحل هذا في إشراك جماعات الأبالا التي كانت بمثابة مصدر للعناصر المجندة بالنسبة للجنجويد. إلا أن عملية إشراكهم لم تكن سهلة، فبالرغم من التمثيل الجيد للعرب من قبيلة البقارة (رعاة الأبقار) الأكثر حيادية في جنوب دارفور في مؤتمري الدوحة ١ و٢، وخاصة من جانب أبرز زعمائهم التقليديين، إلا أن ممثلي الأبالا كانوا بحدود عشرة إلى خمسة عشر من الحاضرين.

تتمثل إحدى الصعاب في أن كلاً من الحكومة والجماعات المسلحة يدّعون أنهم يمثلون الأبالا. ففي أبوجا، كان من المفترض أن تكون الحكومة هي التي تمثلهم، ولكنهم اخذوا انطباعاً بأن الحكومة كانت مستعدة للتخلي عنهم في قضايا مهمة، من بينها ما يتعلق بنزع السلاح والحصول على الأرض وتحقيق العدالة، وقد أدى هذا إلى زيادة الاستقلال الذاتي لمليشيات وجماعات الأبالا، وتزايد عدد المفاوضات المحلية بينهم وبين الجماعات المسلحة بمعدل الضعف، الأمر الذي لحقه انضمام بعض التابعين السابقين لجماعة الجنجويد إلى فصيل جيش تحرير السودان التابع لعبد الواحد أو حركة العدل والمساواة. كما وأجرت هاتان الحركتان مفاوضات مباشرة مع كبار قادة الميليشيا، مثل موسى هلال ومحمد حمدان دقلو، "حميدتي".[٤٠] وقد نتج عن هذا عدد من النتائج كان سبب جزء منها نجاح الحكومة في جذب المنشقين من الجنجويد بعيداً عن الحركات المسلحة بعد أن قدمت لهم وعوداً جديدة بدعمهم، أما الجزء الآخر فجاء نتيجة لسوء إدارة القضية من جانب الحركات المسلحة التي لم تتمكن من إقناع هؤلاء الأعداء السابقين بها. حتى زعماء الحركات من الأبالا يعترفون بأنه ليس في استطاعة المسلحين تمثيل جماعاتهم.[٤١]

ونظراً لعدم تمثيل مطالب الأبالا بالكامل خلال مفاوضات المسار الأول، بالرغم من كونهم من أهم أطراف النزاع، فإن دمج هذه المطالب في مسار المجتمع المدني قد يكون هو الخيار الوحيد. وفي حالة عدم التمكن من إشراك قادة الميليشيا، فقد يكون القادة التقليديون قلة ولكن نخبة مثقفة ومتزايدة، شأنهم في ذلك شأن مثقفي الأبالا.

سيثير تحديد أي من القادة التقليديين والمثقفين والنخبة الذين سيتم إشراكهم قدراً أكبر من الخلاف. فهناك بعض القبائل التي تشارك بشكل أقل من غيرها في قوات الجنجويد. فعلى سبيل المثال، عادة ما يتم قبول المهارية، وهي قبيلة عربية، من جانب غير العرب أكثر مما تُقبل قبيلة المحاميد بزعامة موسى هلال، كما يعد سياسيو الأبالا ممن يعملون في الخرطوم، مثل اللواء آدم حميد موسى واللواء حسين عبد الله جبريل، اللذين يعدان من مؤيدي الحكومة، من العناصر المرفوضة بشدة من جانب أعضاء المجتمع المدني من غير العرب وزعماء الأبالا في دارفور.[٤٢]

كما يمكن تقسيم ممثلي الأبالا المحتملين إلى ثلاث فئات رئيسية، بحيث يمكن أن تضم الفئة الأولى القادة المحليين، وعلى وجه الخصوص القادة التقليديين، الذين يقبلهم المجتمع المدني غير العربي بشكل عام. ويمكن أن تضم الفئة الثانية أولئك القادة ممن تركوا الحكومة وقاموا بالمشاركة في الحوار المحلي

مع الجماعات المسلحة والجماعات غير العربية. ويمكن لهذه الفئة أن تلعب دوراً مهماً في توسيع نطاق هذه المبادرات المحلية إلى أن تشمل الوصول إلى إجماع على مستوى دارفور ككل بشأن القضايا الهامة. ويمكن أن تضم الفئة الثالثة والأكثر إثارة للجدل "كبار العناصر الفاعلة" المنتمية للأبالا الذين شارك العديد منهم في تجنيد الميليشيات والذين يعد موقفهم مثيراً للشكوك، داخل الحكومة وبين كوادرهم الميدانيين.

وعلى الرغم من أن أعضاء هذه الفئة الأخيرة قد تمت مكافأتهم بشكل عام من خلال تعيينهم في مناصب حكومية، فإنه من غير الضروري أن يعتبروا الحكومة خير ممثل لمصالحهم الشخصية ومصالح قبائلهم أو أن يهتموا بالمشاركة بشكل مباشر في عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعمل هؤلاء الأفراد كعوامل إفساد إذا لم يتم إشراكهم بطريقة أو بأخرى. وقد يكون من السهل إشراك بعضهم في مفاوضات المسار الأول، وإشراك البعض الآخر في مفاوضات المسار الثاني، سواء أتم هذا بالمشاركة المباشرة أو من خلال ممثلين، مثل قيام أحد أبناء موسى هلال بحضور مؤتمر الدوحة ١. وينبغي عند اختيار هؤلاء الأفراد التغلب على أية معارضة ممكنة من جانب الحكومة والجماعات المسلحة والمجتمع المدني غير العربي، هذا إلى جانب القضاء على المنافسة القبلية والفردية بين زعماء الأبالا ذاتهم. فعلى سبيل المثال، لم يكن حميدتي، قائد الميليشيا القوي، راضياً عن تواجد عبد الله مصطفى أبو نوبا في الدوحة، وهو منافسه على زعامة قبيلة المهارية من الأبالا في جنوب دارفور.[٤٣]

ومع ذلك، رأى العديد من المشاركين العرب في مؤتمرات الدوحة أن مشاركة هؤلاء الأفراد تعد خطوة إيجابية. وقد أشار أحد المثقفين العرب بقبيلة البقارة أنه إذا قام أشخاص مثل أبو نوبا بحضور مثل هذا الاجتماع منذ عامين، لقام الآخرون بإعلان القتال، "وهو الأمر الذي لم يحدث. لذا فإن هذه المشاركة تعد خطوة هامة نحو التسوية".[٤٤]

عدم إغفال إشراك الزغاوة. مع اعتراف الكثيرين بأن المشردين داخلياً بقبيلة الفُور وعرب الأبالا لم يتم تمثيلهم بالشكل المناسب في هذه العملية، لم يتم حل هذا الأمر. وكان الوسطاء أقل اهتماماً بضرورة إشراك المجتمع المدني من الزغاوة، حيث قدرت مشاركة الزغاوة بنسبة ٨٪ من المشاركين بالمؤتمرات، فلم يحضر الكثير من أهم شخصيات النخبة بقبيلة الزغاوة، كما كان معظم من حضر من الخمسة عشر قائداً ومفكراً تقريباً مؤيدين للحكومة، ولم يكن لهم تأثير شعبي كبير.

وبشكل عام، يتم تمثيل الزغاوة بشكل كاف في عملية السلام من قبل جماعاتهم المسلحة المتمثلة في حركة العدل والمساواة والكثير من منشقي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. إلا أن لاجئي الزغاوة في تشاد مجمعون تقريباً على رأيهم بأنه لم يتم تمثيل مصالحهم في مفاوضات السلام السابقة.[٤٥]

ولم يتضمن أي سيناريو من سيناريوهَي سير عملية السلام، اللذين وضعهما معظم الدبلوماسيين، سوى مساحة ضئيلة للمجتمع المدني من الزغاوة. فالسيناريو الأول، الذي يتمثل في إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وحركة العدل والمساواة، سيكون عبارة عن صفقة لمشاركة السلطة بين النخبة، والتي ستشبه اتفاقية أبوجا على نحو مثير للقلق. أما السيناريو الثاني، الذي يتمثل في صفقة تقوم على التحالف بين قبائل الفور والعرب من أعضاء المجتمع المدني بدارفور، سيعرض الزغاوة لخطر أن يتم إغفال اهتماماتهم. وبذلك يحوي كلا السيناريوهين خطر إفساح الطريق أمام مشاعر العداء الموجودة لدى معظم الجماعات بدارفور تجاه الزغاوة، والتي تخشى ما تعتبره تطلعات سياسية واقتصادية للزغاوة.[٤٦]

الاستنتاجات والتوصيات

اتضحت أهمية دور المجتمع المدني في بناء السلام في دارفور، حيث أن لديه القدرة على إشراك الجماعات العرقية المستبعدة في العملية، وتناول القضايا السياسية والاجتماعية والتي لا تكون الجماعات المسلحة فيها في وضعية جيدة للتفاوض، بالإضافة إلى توليد الزخم المطلوب في العملية الشاقة وطويلة الأمد، ولم يعد من الممكن أن يتم فيما بعد معاملة المجتمع المدني الذي يلعب دوراً فاعلاً في عملية السلام على اعتبار أن دوره ثانويا. وعلى الرغم من أن دمج المجتمع المدني في عملية سلام أكبر يعد نوعاً من التحدي، إلا أنه من الواضح بشكل كبير أن هذا الأمر لم يعد اختيارياً - فالسلام لن يتحقق بدونه.

لم يعد من الممكن أن يتم فيما بعد معاملة المجتمع المدني الذي يلعب دوراً فاعلاً في عملية السلام على اعتبار أن دوره ثانويا.

ولا يزال البعض ينظر إلى دور المجتمع المدني على أنه إضافة لا يغنى عنها للمفاوضات بين الحكومة والحـركات المسـلحة، وقد تم أحدث توظيف للعمليات ذات المسـار الثاني الـذي أدى لإعلان الدوحة فقط بسـبب إحباط الوسـطاء جراء عدم التقدم في المحادثات ذات المسار الأول، ومع ذلك، فإن مخاطر المسار الثاني لها أولوية أقل مرة أخرى إذا كانت هناك فرصة للتقدم في المفاوضات بين الحكومة والمسلحين.

تعـد هذه الإسـتراتيجية الخاصة بالمضـي قدماً في المحادثات بين الجماعات المسـلحة والحكومة، ثم إدخال المجتمع المدني في اللحظة الأخيرة فحسب كوسيلة لأن تكون عملية السلام شاملة، مثيرة للمشكلات لسببين هما: أولاً، بالرغم من أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ترحب بالاشتراك في عملية السلام، فإنهـا لـن تقبل بدور ثانوي. وإذا كان دورها مجرد خاتمة للمحادثات بين المعارضة المسـلحة والحكومة، فهناك خطورة في أن ترفض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني - وجمهورها - هذه العملية. ثانياً، إن تقدم المسـار بين الحركات المسـلحة والحكومة كان أمراً غير منتظم ومعرضاً للفشل ، وبمجرد حشده، سيكون المجتمع المدني أكثر استقراراً ولديه إمكانية للحصول على توافق للآراء في القضايا المعنية حتى في حالة توقف المحادثات بين الحكومة والمسلحين.

لا يقلـل إحـراز تقـدم - أو عدمه - فـي المفاوضات بين الجماعات المسـلحة والحكومـة من الحاجة إلى مسـار مسـتقل وقوي للمجتمع المدنـي، والذي يجب أن يرتبط فكرياً بعمليـة التفاوض بين الجماعات والحكومة مع السماح بإحراز التقدم بصورة مستقلة، وإذا كان ينبغي أن يُعقد اتفاق بين الحكومة والمسلحين فـي تلـك الأثنـاء، فمن المهم أن يتم تخصيص دور للمجتمع المدني وألا يتم تصوير الاتفاق على أنه نهائي أو كلـي. فعلى سـبيل المثال، ترى أحد التعديلات الممكنة أنه إذا مـا تمخضت المفاوضات بين الجماعات المسلحة والحكومة عن اتفاقية إطارية، يتم إشراك المجتمع المدني في بعض التفاصيل.

يعـد نهـج المجتمع المدني عملية طويلة المدى وتحتاج إلـى تكثيف الجهد. فهي تتطلب اتصالات على نطاق واسع ومكثف، في دارفور وشرق تشاد والخرطوم، بالإضافة إلى المشتتين من دارفور، كما يحتاج المنسقون إلى أسس قوية في الجغرافيا السياسية والعرقية لدارفور مع حساسية دبلوماسية لإشراك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في الموضوعات الشائكة على نطاق واسع، حيث تعد العملية الفعلية للإشراك أمراً حاسـماً. فعلى سـبيل المثال، تأمين عشرة من المشاركين من النازحين داخلياً من معسكر ما قد يكون ضـاراً بالفعـل إذا افتقرت عملية الاختيار للشـرعية، ولا يمكـن تقييم النجاح فيما يتعلـق بعدد المواقع أو المشـاركين، وسـيكون المعيار هو مدى انتشـار مفهوم التجانس داخل المجتمع المدني وعما إذا كان قد تم تأمين مشاركة الجماعات الأساسية.

سـيتطلب النجـاح توظيفـاً طويل المدى في مسـار المجتمع المدنـي، حيث تتمتع بعثـة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، والتي تقود حالياً جهود المجتمع المدني، بميزة الحضور في مشكلة دارفور، وهي تحتاج إلى توظيف الموارد المناسـبة في قيادة المبادرة. ونظراً لضخامة المهمة، يجب أن يتم إعداد بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور للاعتماد على المزيد من الموارد الخارجية لدعم دورها، كما يجب أن يستعد المتبرعون أنفسهم لدعم ذلك.

يتطلـب التوتـر فيما بين أدوار كل من فريق دعم الوسـاطة المشـترك وبعثة الأمـم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الأفريقي مزيداً من الاهتمام، لأن نجاح مسار المجتمع المدنـي وتقدمه سـيعتمد بصورة كبيـرة على قدرة هذه المؤسسـات على تحقيق التعـاون البنَّاء. فالتعاون والتنسـيق الفعـال بيـن الجهات الفاعلة الدوليـة يعد أهم بكثير في ذلك الوقت مـن أي وقت مضى، ويجب علـى مؤسسـات الأمم المتحدة والاتحـاد الأفريقي المختلطة والدول التي قد تتمكـن من إحداث تأثير على قادة المعارضة المسلحة والمفكرين في دارفور مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقطر، فضلاً عن الدول المجاورة أن تجعل لمسار المجتمع المدني أولوية في مجهوداتها.

أما بالنسـبة للمجتمع الدولي، فإن الدرس الأول المسـتفاد من مبادرات المجتمع المدني السابقة بالرغم من تعقيدها، أن هذا المسار قد تكون له مكاسب على المدى الطويل أكثر من مفاوضات المسار الأول بين قيادات الحكومة والجماعات المسلحة، إلا أن الحصول على هذه الفرصة سيتطلب تغييراً حقيقياً في الثقافة من جانب الوسطاء الدوليين.

ملاحظات

1- Jago Salmon et al., Drivers of Change: Civil Society in Northern Sudan (Khartoum: UK Department for International Development [DFID], 2007).
2- Victor Tanner and Jérôme Tubiana, Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups, Working Paper no. 6 (Geneva: Small Arms Survey, July 2007), www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan_pdf/SWP%20620%Darfur%20rebels.pdf; Julie Flint and Alex de Waal, Darfur: A New History of a Long War (London: Zed Books, 2008).
3- Adam Azzain Mohammed, "The Comprehensive Peace Agreement and Darfur," in War in Darfur and the Search for Peace, ed. Alex de Waal (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007), 210.
4- Concordis International, Developing Darfurian Unity: Final Report (London: Concordis International, 2008); Dar es Salaam Declaration on Reenergizing the Peace Process in Darfur, July 30, 2008; Darfur Relief and Documentation Center (DRDC), "Conclusion and Recommendations" (Workshop on Reenergizing the Peace Process in Darfur: Civil Society Voice, Dar es Salaam, Tanzania, July 28–30, 2008). For more on the Heidelberg Darfur Dialogue, see www.mpil.de/ww/en/pub/research/details/know_transfer/sudan_peace_project/die_projekte/heidelberg_darfur_dialog.cfm.
5- "Sudan: Civil Society Cancels Darfur Peace Conference," allAfrica.com, May 8, 2009, http://allafrica.com/stories/200905080704.html.
6- Heidelberg Darfur Dialogue Group, "Outcome Document," 2010, www.mpil.de/shared/data/pdf/hdd_outcome_document.pdf.
7 Julie Flint, Rhetoric and Reality: The Failure to Resolve the Darfur Conflict, Working Paper no. 19 (Geneva: Small Arms Survey, 2010), 36, www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-19-The-Failure-to-Resolve-the%20Darfur-Conflict.pdf.
8- African Union, "Report of the African Union High-Level Panel on Darfur (AUPD)," October 29, 2009, 31, xviii, www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/SKEA-7XFEKC?OpenDocument; Alex de Waal, "There Is Nothing to Do but to Sit around the Table: The AU Panel and Civil Society," Making Sense of Sudan, Social Science Research Council (SSRC) Blog, June 28, 2009, http://blogs.ssrc.org/sudan/200928/06//"there-is-nothing-to-do-but-tosit-around-the-table"-the-au-panel-and-civil-society/.

٩- مقابلات المؤلفَين في الخرطوم ودارفور، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩.
١٠-البيان الختامي للاجتماع الاستشاري للمجتمع المدني في دارفور، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٩، الدوحة، قطر. www.darfurinfo.org/doha-english-rough.pdf.
١١-نفس المصدر. أنظر أيضاً:

Ali B. Ali Dinar, "Contextualizing the Doha Meeting: The Process and the Declaration," Sudan Tribune, December 3, 2009, www.sudantribune.com/spip.php?article33323; Flint, "Rhetoric and Reality," 37; Julie Flint, "Civil Society and Doha: Where Next?" Making Sense of Sudan, SSRC Blog, December 4, 2009, http://blogs.ssrc. org/sudan/200904/12//civil-society-and-doha/.

١٢-في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٩، أعاد مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن هيكلة الفريق رفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان والتابع للاتحاد الأفريقي إلى الفريق رفيع المستوى للتنفيذ والذي ترأسه أيضاً رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي.

13- Nelson Kasfir, "The Conventional Notion of Civil Society: A Critique," Commonwealth and Comparative Politics 36 (no. 2): 1998, 1–20.
14- UNDP, "Mapping and Capacity Assessment of Civil Society Organizations (CSOs) in Darfur," 2009, 2.2.
15- Flint, "Rhetoric and Reality," 36.
16- Bec Hamilton, "Who, Exactly, Represented Darfuris in Doha?" www.bechamilton.com, November 23, 2009, http://bechamilton.com/?p=1544.

١٧-مقابلات المؤلفَين مع شهود عيان, دارفور كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩ والدوحة تموز/يوليو، ٢٠١٠.
١٨-مقابلات المؤلفَين مع مسؤول من فريق دعم الوساطة المشترك واللواء علي صافي النور، الخرطوم، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩.

19- 24 Hours for Darfur, Darfurian Voices (New York: 24 Hours for Darfur, July 2010).

٢٠-مقابلة المؤلفَين مع الدكتور خليل إبراهيم في مكان سري، أيار/مايو، ٢٠٠٩.

21- See, for instance, Abdelbagi Jibril, "Past and Future of UNAMID: Tragic Failure or Glorious Success?" Human Rights and Advocacy Network for Democracy (HAND), July 2010, 20.

٢٢-مقابلة المؤلفَين مع رئيس حركة العدل والمساواة سليمان جاموس، نجامينا، تشاد، آذار/مارس ونيسان/إبريل ٢٠١٠. أنظر أيضاً

لمزيـد من المعلومـات حول هـذا الموضوع، انظـر موقعنا على الإنترنت (www.usip.org) حيـث توجد نسـخة إلكترونية من هـذا التقرير مـع روابط إلـى مواقع أخرى مناسـبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

"JEM Directs Heavy Criticism at Darfur Mediators and UNAMID," Sudan Tribune, April

٢٣-مقابلات المؤلفَين مع العديد من المشاركين في الدوحة ١. السودان تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩.

٢٤-هناك بعض التقاطع بين النوعين. أنظر أيضاً: UNDP, "Mapping," 3.1.

25- Ibid., 1.3.

26- Ibid., 5.4.

27- Ibid., 3.1.

٢٨-مقابلات المؤلفَين مع منظمات المجتمع المدني، الخرطوم والفاشر، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩.

29- UNDP, "Mapping," 2.4.6.

30- Victor Tanner and Jérôme Tubiana, "The Emergence of Grassroots Security and Livelihood Agreements in Darfur" (unpublished report for the U.S. Agency for International Development, 2010), 27.

31- "Disturbance in Darfur's IDP Camps," HAND, August, 13, 2010.

32- 24 Hours for Darfur, Darfurian Voices, 22.

33- Adam Azzain Mohammed, The Darfur Crisis: Three Conflicts, Not One (Khartoum: Public Administration and Federalism Studies Institute, University of Khartoum, June 2008).

34- Salmon, Drivers of Change, 11.

35- Azzain Mohammed, The Darfur Crisis.

٣٦-مقابلات المؤلفَين مع العديد من المشـتركين في الدوحة ١. الخرطوم ودارفور، تشـرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩.

٣٧-مقابـلات المؤلفَيـن مـع أعضاء من المجتمع المدني ومسـؤولين دوليين. الفاشـر، كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٩ والدوحة، تموز/يوليو، ٢٠١٠.

٣٨-مقابلة مع مسؤول من الزغاوة في تشاد، نيسان/إبريل، ٢٠١٠.

٣٩-يقدر عدد الفُور بحوالي ثلث عدد سكان دارفور.

40- Tanner and Tubiana, Divided They Fall, 62–64; Tanner and Tubiana, "The Emergence of Grassroots Security and Livelihood Agreements in Darfur"; Jérôme Tubiana, "'Seule une tortue peut mordre une tortue': accords entre groupes rebelles et communautés arabes au Darfour," Politique Africaine 118 (2010): 205–24.

٤١-مقابلات المؤلفَين مع قادة من الأبالا في حركة العدل والمساواة، تشاد، آذار/مارس ونيسان/إبريل، ٢٠١٠.

٤٢-مقابلات المؤلفَين مع أعضاء من المجتمع المدني وقادة من ميليشـيا الأبالا، الخرطوم ودارفور، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩.

٤٣-مقابلة المؤلفَين مع حميتي، نيالا، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٩.

٤٤-مقابلة المؤلفَين مع مشترك في مؤتمر الدوحة، الخرطوم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

45- Unpublished information provided by 24 Hours for Darfur.

46- Jérôme Tubiana, "Land and Power: The Case of the Zaghawa," Making Sense of Sudan, SSRC Blog, May 2008, http://blogs.ssrc.org/sudan/200828/05//land-and-power-the-case-of-the-zaghawa/.

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org
Special Report 249
Civil Society in Darfur:
The Missing Peace
(Arabic)